

PROVISIONAL

A/42/PV.8
30 September 1987

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

- خطاب السيد أوسكار أرياس سانتشيز ، رئيس جمهورية كوستاريكا

- المناقشة العامة [٩] : (تابع)

التي كلمة كل من :

- السيد ريمون (فرنسا)
- السيد وو شيكيان (الصين)
- السير جيفري هاو (المملكة المتحدة)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠خطاب السيد أومكار أرياس سانتشيز ، رئيس جمهورية كوستاريكا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : مستمع الجمعية العامة أولا إلى

خطاب يلقيه رئيس جمهورية كوستاريكا .

امطحب السيد أومكار أرياس سانتشيز ، رئيس جمهورية كوستاريكا إلى قاعةالجمعية العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة ،

يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بمصاحب السعادة السيد أومكار أرياس سانتشيز ، رئيس جمهورية كوستاريكا وأدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة .

الرئيس أرياس سانتشيز (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إنني قادم من

بلد تعرفونه جيدا . فأنتم تعرفون قيمنا وكفاحنا من أجل التنمية ، وسعينا الحثيث لإقرار السلم . جئت كي أسألكم المساعدة ، وأخبركم أننا في حاجة إلى دعم وتأييد كل البلدان ذات النوايا الحسنة كيما يسود السلم في أمريكا الوسطى .

لقد أتيت كي أناشدكم تعزيز المبادئ الثابتة من أجل تحقيق السلم والحرية والديمقراطية في أمريكا الوسطى . جئت للمناشدة من أجل استخدام قوة أمم العالم السياسية والدبلوماسية كي تتمكننا من أن نضع سويا نهجا جديدا من شأنه أن يضمن السلم في المنطقة .

منذ عام مضى جئت إلى هنا كي أقول إن مصير أمريكا الوسطى معلق بقرار يتأرجح بين الحرب والسلم . والآن ، أستطيع أن أخبركم أن دول أمريكا الوسطى الخمس قد صوتت لصالح السلم . ولابد ، لإنهاء الحرب ، من إرساء الديمقراطية السياسية في بلدان أمريكا الوسطى كافة ولابد من تمتع جميع المواطنين بالحرية ، كما ينبغي احترام حقوق الانسان احتراماً صارماً داخل حدودنا .

لقد طالبنا في خطة السلم التي وقعناها في غواتيمالا بالحوار والعفو . فنحن نسعى إلى وقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن . نريد البدء فوراً في نشر الوية

الديمقراطية . نريد انتخابات حرة تبين الارادة الحقيقية لغالبية شعوبنا . إننا نناشد كل الدول التي تتدخل في المنطقة أن توقف تقديم الممونة العسكرية . ونريد ضمانا بالآلا تستخدم الأراضي والاقاليم كمنصات إنطلاق للهجوم على دول أخرى . ونحن نسعى إلى تخفيض الأسلحة ، ونطالب برقابة وإشراف قوميين ودوليين من قبل مجموعة كونتادورا وفريق الدعم والامينين العامين للأمم المتحدة ولمنظمة الدول الامريكية . كما أننا نقترح خطوطا توجيهية لتقييم التقدم الذي أحرز صوب تحقيق السلم . ونحن نعلن أنه في مناخ من الديمقراطية والحرية يمكن أن تتم تنمية تتيح لنا التمتع بسلم دائم . وتمثل تلك النقاط سنوات من جهود مجموعة كونتادورا وهي تعبر عن القوة الناشئة عن قرن من الديمقراطية والحرية في بلدي كوستاريكا .

يتخوف البعض من اتفاق السلم الذي وقعته أمريكا الوسطى . إذ يقولون إن ما نسعى إلى تحقيقه لم يحدث من قبل إطلاقا . كما يقولون إن الحوار غير عملي حيث تتأصل العداوة والكراهية . ويقولون أيضا إن المصالحة مستحيلة حيث سادت الخلافات وأعلنت عن نفسها لسنوات عدة . وهم يقولون إنه ليس من الممكن السير جنبا إلى جنب عندما تقسم العقائد المتطرفة شعوبنا ، ويقولون إنه لا يمكن الثقة في كلمة الكاذب . فإذا كان علينا أن ننبدز مالم يحدث من قبل ونتخلى عنه ، لما كانت أمريكا قد اكتشفت ولما كان الجنس البشري قد وصل إلى القمر . وكان علينا أن نروض أنفسنا إلى الأبد على قبول استحالة معالجة بعض الأمراض ، وعلى قبول استمرار الحرب ، بل وعلى قبول مستقبل تسوده وحشية دائمة في أمريكا الوسطى .

ولكنني أرى العكس تماما . فنحن ملزمون بأن نجرب شيئا مختلفا تماما . إننا لا نستطيع التخلي عن التصور والخيال والقوة في النهوض بالتغيرات التي يتطلبها المجتمع . ولا يمكننا أن نوامل المرور عبر التاريخ في الظلال ننحنى تحت وطأة الفقر وتؤرقنا الحرب . إننا لا نستطيع أن نشرع في انتهاج نهج جديد نتحس طريقنا في تردد على أمل أن يقودنا الآخرون . فنحن نطالب بالسلم والديمقراطية والحرية لأننا نعترف إلى أين نود أن نذهب وما هو المستقبل الذي نأمل في بنائه . لقد تعبنا من ذرف

الدموع ، ونتوق إلى تشاطر مثلنا العليا من أجل العمل سويًا للتنمية . فنحن نود أن نمسك بزمام مصير منطقتنا في أيدينا وحدنا .

لقد ألزمنا أنفسنا في الاتفاق الذي وقعناه في غواتيمالا بالعمل من أجل السلم بحسن نية . ووضعنا - كما هو الحال للحوار - خطوطًا توجيهية ينبغي مراعاتها وأهدافًا ينبغي تحقيقها من قبل كل الأمم المعنية . وحددنا مواعيد نهائية لتحقيق ذلك . واتفقتنا جميعًا على أنه يتعين علينا أن نتخذ خطوات فورية صوب تحقيق تلك الأهداف . وبقدر ما تتحقق تلك الأهداف تزداد المصادقية وتندمو الثقة فيما بيننا بل وفي أعين الناس . وكلما أسرعنا في إسكات المدافع أسرع الكراهية في الزوال . وكلما عادت الحريسات بسرعة أسرع شعوبنا في الاستمتاع بالحرية وزاد احترامها لحقوق الإنسان .

فلنكن واضحين . ما من أحد يحق له أن يحكم على نجاح أو فشل الطريق الذي تنتهجه أمريكا الوسطى صوب السلم وفقًا لمواعيد نهائية مفروضة عليها بشكل مصطنع . فبعض مقاصد الاتفاق يمكن أن تتحقق في وقت أقل مما قدر لها ، في حين أن البعض الآخر قد يتطلب وقتًا أطول . ومادام هناك تقدم حقيقي صوب المصالحة الوطنية وصوب التمتع بالحرية وإنهاء الحرب الأهلية ، ومادام هذا التقدم جزءًا لا يتجزأ من الواقع السياسي الجديد فإن الخطة سوف تنجح وسيكتب لها البقاء ، بل مستمر سارية المفعول وسينتشر الأمل في كل مكان .

إننا ندرك ضخامة العقبات التي نعتزم التغلب عليها . إننا نعلم أن هناك أعداء في الداخل والخارج يعارضون النهج الذي حددته شعوب أمريكا الوسطى لنفسها . لكن أي إخفاق لأي مقرر أو جدول غير واقعي لا يمكن أن يوصل الباب في وجه سيادة العقل والقضاء على الحرب في أمريكا الوسطى .

إن الخطة لن تكون صالحة أو نزيهة إذا قامت أية دولة من المنطقة أو من خارجها بأعمال متعمدة بخية التنكر للاتفاق الذي تم التوصل إليه في غواتيمالا . كما أنها لن تكون صالحة أو نزيهة عندما يكون هناك دليل واضح على عدم الاستعداد لإلقاء السلاح أو التقدم صوب الديمقراطية أو السعي وراء المصالحة الوطنية وليس لأحد الحق

في أن يحكم بالاستناد فقط إلى السلوك الماضي . وليس لأي من المشاركين في هذا الاتفاق أو من الدول الكبرى السلطة الأدبية لأن يلقي بالحجر الأول . فهناك واقع سياسي جديد أخذ يظهر الآن في أمريكا الوسطى . ونحن نطالب باحترام تقرير المصير الاقليمي ونطلب التفاهم . كما نطلب المساعدة في التغلب على العقبات والتحرك صوب الاقتراب من السلم .

إن مشاكل أمريكا الوسطى تنبع من ديكتاتوريات راسخة وظلم اجتماعي شديد الوطأة . إن عقوداً طويلة من الظلم والقسوة كانت ومازالت شاهداً على الفقر المدقع الذي يعانيه الملايين من الرجال والنساء في المنطقة . ونحن على يقين من أن عودة الديمقراطية إلى جمهوريات أمريكا الوسطى ستدفع بتنمية مشتركة سليمة يمكن أن تفي بالحاجات الأساسية للشعب بشكل فوري يمكن التمويل عليه .

ونحن نعي أننا أنفسنا يجب أن نأخذ على عاتقنا المسؤولية الأساسية عن إعادة تشكيل اقتصاداتنا . وسيمثل صنع السلم جزءاً هاماً من هذه المسؤولية ، لأنه دون سلم لا يمكن أن تكون هناك تنمية . وقد بدأنا في التحرك نحو السلم ، ونحن على استعداد لبذل كل جهد للوصول إليه . ومما له أهمية حيوية أن نعزز التنمية المتواصلة لضمان وضع دولي أفضل . ونحتاج أيضاً إلى حرية الوصول إلى أسواق جديدة وشروط أكثر مواتية للوفاء بديوننا ومن الأساسي لنا تأمين أسعار أكثر استقراراً لصادراتنا .

إن أمريكا الوسطى لم تحصل على كل التنازلات الاقتصادية التي تحتاجها . فالاقتصاد العالمي يخشى من تقديم استثناءات ، استناداً إلى أن هذه الاستثناءات إذا قدمت لبعض البلدان لابد من تقديمها لبلدان أخرى كثيرة . وتلك الحجة ما هي إلا ذريعة لتبرير عدم تقديم استثناءات حتى لمجرد تخفيف معاناة الفقر واللامعنى يناضلون للبقاء على النظم الديمقراطية ، في وقت يتعرض فيه السلم للخطر ويمكن أن يساعد توافر ظروف اقتصادية أفضل على إنهاء الحرب .

ومن غير المتصور أن تُحكَم العلاقات الدولية وفقاً لحسابات رجال المال المجردة من المشاعر . إننا لم نحرز تقدماً كافياً في إعادة التفاوض بشأن دين خارجي لا نستطيع سداده بالشروط الموضوعة أصلاً . ولم يحرز تقدم يذكر في فتح أسواق جديدة ، وفي تحقيق الاستقرار لأسعار سلعنا الأساسية . وعلينا أن نواصل الإصرار على إقامة اقتصاد دولي يهتم بالفقر بعض البلدان . إننا نحتاج إلى اقتصاد دولي يفضي إلى تعزيز الديمقراطيات البازغة . لابد أن يكون هناك اقتصاد دولي حساس للام الحرب وشيق الارتباط دوماً بالأصل في السلم . ونحن نعتقد أن الاقتصاد لا يمكن أن ينفصل عن

اهتمامات الانسان السياسية التي تستهدف القضاء على الفقر وضمان سلم مستقر بين الأمم .

وفي عالم يعج بالمشاهد المعقدة والعدائية في بعض الاحيان ، نقف أميركا الوسطى اليوم عند مطلع عهد سياسي جديد . فقد أعيد فتح الحوار بين رؤساء الدول الخمس . وشرع وزراءهم وخبرائهم في التباحث . وبدأ المتمردون المسلحون والحكومات الدخول معا في حوار ، وأنشئت لجان للمصالحة . وبدأ الكثير من الافراد يفكرون في التسامح وطلب العفو ، والعمل سويا مرة أخرى . ولكن الرجال والنساء في بلداننا يتشككون في سياسة السلم ؛ وهناك أسباب قوية تدعو الكثير إلى الشك . والمهمة التي تواجهنا الآن هي تخطي العقبات وإثراء الحوار وضمان أن يؤدي كل جهد إلى حرية أكبر وديمقراطية أكبر وعنف أقل .

وأود أن أؤكد لهذه الجمعية أن كوستاريكا حاسمة في تصميمها على العمل من أجل السلم .

واليوم يبزغ مناخ جديد في أميركا الوسطى . وثمة بصيص من الإيمان يولد من جديد ولا بد أن نرعاها حتى يزدهر . ويتمين أن نؤمن من جديد بالحرية والحوار والتعبير الحر عن إرادة الشعب . لقد أتيت لأطلب منكم أن نتشاطر معا هذه المهمة . أتيت لأنشادكم المساعدة .

وسيقوم وفد كوستاريكا إلى هذه المنظمة بعرض خطة السلم التي وقعت في غواتيمالا على الجمعية العامة . وسنطالب باعتماد هذه الخطة في قرار يصدر عن الأمم المتحدة تتخذ هذه الجمعية . كما منطلق أن تسانده القوة السياسية الكاملة التي تمارسها أمم العالم لدى تحديد القضايا العادلة وتأييدها في هذا المحفل . وإنني لعلى ثقة بأننا سنحظى بهذا التأييد ، وبأننا معا نستطيع أن نقول إن قوة الدبلوماسية ووجاهة الاتفاقات السياسية التي تعقد بحسن النية ستكون دائما أكثر فعالية من الأسلحة ، وستكون دائما أقوى من الحروب . وإنني متأكد من أننا سنمضي معا في طريق السلم لنبعد الحرب عن منطقتنا إلى الأبد .

لقد قال المؤرخ الفرنسي ورجل الدولة فرانسوا غيزو إن المتشائمين ليسوا إلا مجرد متفرجين ، أما المتفائلون فهم الذين يغيرون العالم . وقد أتيت هنا لكي أَدعو هذه الجمعية إلى المشاركة في هذا النضال بأكبر قدر من التفاؤل بغية إقامة وطن للحرية والعدالة والديمقراطية والسلم في أمريكا الوسطى .

ونحن من جانبنا منضاعف جهودنا خدمة لكل القضايا النبيلة التي ترفع هذه المنظمة لواءها . وبقوة متجددة ندين التمييز العنصري بجميع أشكاله ، كما ندين الارهاب بغض النظر عن منشئه أو كيفية تبديه . وندين الاتجار بالمخدرات ونأمل ان نرى تعاوناً دولياً متضافراً لمكافحة هذه التهديدات الرهيبة ، وعقاباً أكثر شدة يطبق على مرتكبيها .

نود أيضاً أن نرى بداية حوار يستهدف حل مشكلة السيادة على جزر فوكلاند . ونود أن نرى الباب مفتوحاً بالحوار أمام المصالحة بين الدولتين الكوريتين . ونود أن نرى الحوار يكفل الاستقلال الفوري غير المشروط لناميبيا ، ونود أن نراه الوسيلة التي تكفل التحرير الفوري لكمبوتشيا وأفغانستان . ونحن نشفي على تكشف المحادثات بين الدولتين الالمانيتين ، ونؤيد بإيمان متجدد جهود الأمم المتحدة لتأمين السلم في الشرق الأوسط .

وأؤكد هنا مجدداً موقف بلادي التي تحبذ وضع ترتيبات مالية خاصة لمكافحة الجوع في افريقيا وتخفيف المعاناة عن المنفيين ، والمساعدة إلى تدعيم الديمقراطية الفتية ، ودعم جهود السلم في كل أنحاء العالم .

وتعلق كوستاريكا أملاً كبيراً على مفاوضات نزع السلاح الجارية بين الدولتين العظيمين . إننا نشجع على تخفيض الأسلحة في كل ركن من أركان كوكبنا . وبوصفنا دولة بلا سلاح ، نعرف أن الأمن لا يكمن في القوة ، ولا في التهديدات ، ولا في استخدام العنف . إن الأمن يكمن في التقدم صوب التنمية المشتركة ، وفي سيادة التعاون على الانانية ، وفي احترام التعددية ورفض المخططات الامبريالية .

لن تكفي الشفقة هذه المرة لتخفيض آلام البلدان التي اختارت الحرب ، لأن من يشجع الحرب بالقول أو بالفعل سيمصبه في النهاية جرح قاتل حينما يُرْمَلُ أبنائه

ليموتوا فيها . إن الخوف من الحرية يدفع البعض إلى اللجوء إلى الأسلحة . والخوف من الحوار يجعل البعض الآخر يهتمي بالتزمت المقاشدي . ولا يمكننا أن ندير ظهورنا للتاريخ . فكم من مرة تغلبنا على حقد ليحل محله حقد آخر ! وكم من مرة سقط طاغية ليخلفه طاغية آخر ! كم من مرة ارتفعت الديمقراطية أمام خيانة قوات مسلحة غير أمينة ! .

ودعونا الآن نعمن في طريق جديد . دعونا نواجه ما تخفيه التنمية . دعونا نتقبل المخاطر الكامنة وراء تحقيق السلم والحرية والديمقراطية . لقد التمت بلادي أقدم المبادئ وأسمى القيم الانسانية لوضع حد للحرب . لقد لجأت إلى هذه المبادئ لتطالب باقتصاد دولي أكثر انصافا ، ولإقامة اقتصاد جديد أقل عسرا وأكثر مُلاكا ، ولنقول إننا تعبنا من الدكتاتوريات التي تسحق الروح الانسانية في أجزاء كثيرة من العالم ، ولنكرر للعالم أن الظلم هو الذي يجبر البشر على اللجوء إلى العنف ، ولنعلن أننا يجب ألا نرتكب بعد الآن نفس الأخطاء التي ارتكبتها من قبل .

إننا لسنا جزعين لأن كل شيء يبدو صعبا في هذه المرحلة . دعونا لا نخف لأن المشاكل تتضاعف . دعونا لا نخف لأن حل الصعوبات التي تواجهنا قد يكون في وقت ما خارج عن سيطرتنا أو لأن الكراهية قد تسود مؤقتا على الحب . فعلينا أن نستكشف الطريق لفجر جديد من التفاهم والسلم . لقد ترك لنا شاعرنا اسحاق فيليبز ازوفيفا رسالة أمل في كلماته الملهمة التالية :

"نعم يا بني ،

لقد اختفت النجوم كلها .

ولكنك ستجد دائما أن أحلك الظلام

قبل طلوع الفجر بقليل" .

إن الفرصة متاحة لنا لإعادة كتابة التاريخ . وأود أن أقول ، بكل تواضع ، إن من واجبنا القيام بذلك . يجب ألا نرى الماضي كلما نظرنا إلى المستقبل . لقد آن الأوان لنشق طريقنا نحو مصير أفضل لشعوبنا . وإنني على يقين من أننا سننجح بفضل مساعدتكم وبجهود كل الشعوب والأمم ذات النوايا الطيبة . ونحن مصممون على المحاولة . فدعونا نحاول معا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أود

أن أشكر رئيس جمهورية كوستاريكا على البيان الهام الذي أدلى به .

امطح السيد أوسكار أرياس سانتشيز ، رئيس جمهورية كوستاريكا ، إلى خارج

قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أذكر الاعضاء بأنه وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، ستقبل قائمة المتكلمين اليوم في الساعة ١٨/٠٠ .

السيد ريمون (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إنه لشرف كبير بالنسبة لي أن ألقى بيانا أمام الجمعية العامة .

سيدي الرئيس ، يسرني أن أتقدم إليكم بتهاني فرنسا على انتخابكم الذي يعد شهادة على الثقة التي تضعها فيكم جميع الوفود . ونحن على ثقة من أن عمل الجمعية تحت رئاستكم سيتم بمقدرة وكفاءة . وأتمنى لكم كل نجاح وأؤكد على تعاوننا معكم تعاوننا تاما .

في الوقت الذي إنصرم منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، اتسمت الحالة الدولية بثلاث سمات رئيسية .

أولا ، انتفى إحراز أي تقدم في حل الصراعات الاقليمية انتفاء أثار القلق . ولم يقتصر الأمر على عدم حل أي منها - فإما أن الحالة لا تزال في طريق مسدود كما في الجنوب الأفريقي وكمبوديا ، وإما أن التقدم الذي أعلن عن تحقيقه كما في أفغانستان ، أو وضعت نقاطه الرئيسية كما في الشرق الأوسط واقتراح عقد المؤتمر ، لم يترجم إلى أعمال - بل الأسوأ من ذلك أن الحالة تدهورت في بعض المناطق . وهذا ما حدث فيما يتصل بالصراع الدائر بين العراق وإيران وهو ، فضلا عما ينجم عنه بصورة منتظمة من مواجهات خطيرة ، يهدد بالانتشار إلى كل المنطقة الاستراتيجية التي يهيم توازنها العالم بأسره .

والسمة الأخرى هي استمرار وجود المشاكل الاقتصادية والمالية الرئيسية . وفي هذا الصدد أيضا لم ينجم في هذه الفترة ما يبعث على الشعور بالارتياح . فمعالجة المديونية ، رغم بعض التعديلات التي طرأت ، تزيد من خطورة الحالة في العديد من دول

العالم الثالث . والتقلب في أسعار الكثير من المواد الأولية مازال يعرقل التجارة الدولية والأكثر خطورة من هذا أنه يعرقل الجهود الشجاعة التي تبذلها البلدان التي يرتبط مصيرها ارتباطا وثيقا بأسعار هذه المنتجات .

وفي ظل هذه الظروف مازال طريق تنمية هذه الدول مخفوقا بالصعاب ، وما زالت الضغوط الديموغرافية تلعب دورها وإن كانت الطموحات المشروعة للسكان المعنيين تنمو بإطراد .

الطابع المميز الثالث الذي احتل مؤخرا موضع المداورة في الاهتمام الدولي هو الانفتاح في العلاقات الأمريكية السوفياتية . ومن المحتمل أن تتميز سنة ١٩٨٧ ، السابعة من ذكرته توا من مشاعر القلق وخيبة الأمل ، بأنها السنة التي أوليت فيها العلاقات بين الشرق والغرب دفعة جديدة . ونحن ندرك جميعا بطبيعة الحال الأفاق التي فتحت سواء فيما يتعلق بالاتفاق على إزالة القذائف الأمريكية والسوفياتية المتوسطة المدى الذي يبدو الآن وشيكا ، أو بتطوير الاتصالات بين شعوب قارة أوروبا الموحدة - وانت يا سيدي الرئيس خير من يدرك هذا - وذلك نتيجة الزيارة التي قام بها السيد هونيكر الى جمهورية ألمانيا الاتحادية . ويندرج في هذا السياق نفسه عمل الاجتماع الثالث لمؤتمر المتابعة بشأن الأمن والتعاون في أوروبا ، الذي نأمل أن يتمكن من إنهاء أعماله في فيينا من الآن وحتى شهر كانون الأول/ديسمبر بنتائج متوازنة ، تنطوي ضمنا على قدر من المكاسب في مجالات حقوق الإنسان والاتصالات بين الأفراد .

ومهما كان تحسين العلاقات بين واشنطن وموسكو ايجابيا ، فإنه لا يزال في الوقت الراهن محصورا في حدود معينة : إذ أنه يبقى أن تركز المحادثات الأمريكية السوفياتية بشأن نزع السلاح على خفض الترمانات الاستراتيجية الضخمة للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، بعد أن كان التركيز فيها حتى الآن على أوروبا .

وفي ظل الوضع العالمي الراهن ، ينبغي طرح ثلاثة أسئلة هامة : ما هو المدى الذي يمكن أن تبلغه المحادثات الأمريكية السوفياتية في تحسين المناخ بين الشرق والغرب ؟ وهل يمكن لتغيير العلاقات بين الشرق والغرب أن يؤثر على الالتزامات الإقليمية ؟ وهل ستكون أكثر قدرة على إيجاد الطرق اللازمة لحل المشاكل الاقتصادية والمالية التي تواجه العالم ؟

ترى فرنسا أن على المجتمع الدولي أن يواجه هذه التحديات الثلاثة : بتشجيع التقدم وتعزيز الظروف اللازمة لتحقيق انعراج حقيقي بين الشرق والغرب ، وبتهيئة الظروف المواتية للبحث عن حلول للالتزامات الإقليمية بواسطة البلدان المعنية ، وبالاستعانة بالخيال والشجاعة لإيجاد طرق جديدة تعين على حل مشاكل المديونية والتنمية .

ولكي يكون العالم أكثر استقرارا وتكافلا فإنه ينبغي أن يكون أيضا أكثر أمنا . وفرنسا على وعي كامل بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر ، مثل عواقب التطبيع الراهن للعلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، الذي نأمل ألا يسفر عن تناقص أمن بلدان أخرى ، وخاصة في أوروبا .

وقد تابعت فرنسا باهتمام بالغ اعداد المعاهدة الخاصة بإزالة القذائف الأمريكية والسوفياتية المتوسطة المدى .

وكان طبيعيا أن ترحب فرنسا بما قرره الاتحاد السوفياتي من إزالة العقبات التي كان قد وضعها على طريق الاتفاق سواء فيما يتعلق بالرابطة بين الجوانب المختلفة للمفاوضات الشنائية في جنيف ، أو بدعوى وضع القوات النووية المستقلة لبريطانيا وفرنسا في الحسبان ، أو بطلب الإبقاء على عدد من قذائف (إس إس - ٢٠) مواجهة لآسيا .

إلا أننا يجب رغم ذلك أن نواصل الحرص على وضع الرؤية أمامنا ، فتحقيق المزيد من نزع السلاح لا يعني تلقائيا تحقيق المزيد من الأمن . ونحن لا نستطيع بمفردة خاصة تجاهل التهديدات التي تتعرض لها أوروبا نتيجة اختلال التوازن الجوهري في الأسلحة التقليدية والكيميائية .

وهذا هو السبب في أن فرنسا بادرت في وقت مبكر يرجع إلى عام ١٩٧٨ بالدعوة إلى عقد مؤتمر بشأن نزع السلاح في أوروبا ، وأنها ترحب بالمكاسب التي تحققت منذ عامين في استكهولم . وإن فرنسا ، بالاشتراك مع شركائها في حلف شمال الأطلسي ، وفي إطار العملية المتعددة الأطراف لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، لن تدخر وسعا لتمكين المرحلة الثانية من المؤتمر ، التي نأمل أن تبدأ في عام ١٩٨٨ ، من التقدم صوب استقرار أكبر في الأسلحة التقليدية على قارتنا .

ولهذا السبب أيضا نعلق بالغ الأهمية على مفاوضات جنيف لغرض حظر التام على إنتاج الأسلحة الكيميائية في العالم وتدمير المخزون منها بالفعل . غير أنه إلى أن يتحقق هذا التقدم صوب القضاء على تلك المخزونات المعروفة بأنها الأكثر حجما ، فإن

من الحكمة الإبقاء على خيار الاحتفاظ برصيد أدنى ضروري لضمان الأمن . ولا يمكن نزع سلاح أوروبا الغربية في مجال الأسلحة الكيميائية قبل أن يُكْمَل الاتحاد السوفياتي نفسه القضاء على مخزونات بطريقتة قابلة للتحقق بعشر سنوات .

ولا ينبغي للإزالة المقترحة للقوات النووية المتوسطة المدى أن تجعلنا نغفل عن حقيقة أن أوروبا ستظل معرضة بلا حدود في هذه المرحلة لتهديد عدد كبير متزايد من نظم القذائف العابرة للقارات ، القادرة أيضا على بلوغ أهداف في الجانب الخاص بنا من المحيط الأطلسي . لذلك تأمل فرنسا في أن تعود الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في آخر الأمر - دون تجاهل تلك الجوانب المتعلقة بالأنظمة الدفاعية ومعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية - إلى الأولوية الحقيقية في مجال تحديد الأسلحة ، وهي نظم القذائف الاستراتيجية للبلدين .

بهذه الروح رحبت فرنسا بالهدف المتمثل في إجراء خفض بنسبة خمسين في المائة في الترسانات الاستراتيجية السوفياتية والأمريكية ، وهو الخفض الذي تقرر في العام الماضي في ريكيافيك . ومن المسلم به أن تخفيض تلك الترسانات بقدر النصف ليس من شأنه إلا أن يرجع بالأمريكيين والسوفيات إلى المستوى الذي كان قائما في نهاية العقد السابق ، عندما وُقِّع على معاهدة (سولت ٢) . ومع هذا فمن الواضح أن ذلك يعسد خطوة في الاتجاه الصحيح ، وسوف يترتب عليه - كأولوية حقيقية بعيدة عن مراب السعي الوهمي إلى نزع السلاح النووي - خفض تدريجي قابل للتحقق منه للترسانات المركزية البالغة الضخامة . وليس هناك بديل جاد آخر لذلك بالفعل ، كما أنه ليس من المعقول تصور القضاء التام على الأسلحة النووية في المستقبل القريب .

إن فرنسا لن تتقاعس عن الاشتراك ، حينما تحين الفرصة ، في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي . إلا أن تلك المحادثات لن يكون لها ما يبررها إلا كمرحلة متأخرة في عملية لخفض الأسلحة النووية تكون الدولتان العظيمتان الرئيسيتان قد حققتا فيها بالفعل تقدما ملحوظا . لقد عدد رئيس الجمهورية الفرنسية عندما تحدث هنا في شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٨٢ الشروط اللازمة لتحقيق اشتراك بلاده في ذلك . وأود أن أعيد ذكر هذه الشروط : يجب خفض الترسانات

السوفيياتية والأمريكية الى مستوى تتغير عنده طبيعة التفاوت بين ترماناتهما وترمانات الدول النووية الاخرى ، ويجب عدم تعزيز الانظمة الدفاعية التي يمكن أن تززع استقرار الاسس الراهنة التي يقوم عليها الردع ، ويجب القضاء على اختلال التوازن في الأسلحة التقليدية ، ويجب أن تصبح ازالة التهديد الكيميائي حقيقة واقعة .

والى أن تتحقق هذه الشروط ، لن توافق فرنسا على أن تؤخذ قواتها في الحسبان بطريق مباشر أو غير مباشر في مفاوضات لا تكون هي طرفا فيها . وكما أوضح رئيس الوزراء السيد جاك شيراك من فوق هذا المنبر في العام الماضي :

"مادام أمن فرنسا معتمدا على الردع النووي ، ستبقى الحاجة الاولى لبلادي هي الحفاظ على مصداقية قواتها الاستراتيجية عند المستوى الضروري . ولهذا السبب ترفض فرنسا بالطبع قبول أي شكل من أشكال الخفض المؤقت لقواتها في الوقت الذي تمتلك فيه الدول الاخرى قدرة نووية مفرطة . وهي لن تقبل أيضا فرض أي تجميد كمي أو نوعي على ترمانتها ولن توقف تجارتها النووية . فترمانتها لا تتجاوز المستوى الذي لا غنى عنه لضمان أمننا واستقلالنا . والتجارب النووية تجري وفق معايير سلامة لا غبار عليها ... " (A/41/PV.8 ، ص (٧)

ولقد اعترف بهذا خبراء مستقلون من بلدان واقعة في المحيط الهادئ نتفهم قلقهم بشأن البيئة ونشاركهم فيه .

وفي مجال المعلومات ، فان فرنسا على استعداد لاتخاذ خطوة جديدة . فبعد استقبال العديد من رؤساء الدول والحكومات الواقعة في المنطقة في موقع التجارب في موروروا هذا العام ، تدعو فرنسا الآن زعماء بلدان الانديز الواقعة على المحيط الهادئ لزيارة ذلك الموقع . إن هناك دولا أخرى تجري بانتظام تجارب أكثر بكثير مما تجريه فرنسا ، وتفضل ذلك منذ فترة أطول . وما من دولة منها فيهما نعتقد قدمت مثل هذه الضمانات حتى الآن .

إن تحسين مناخ العلاقات بين الشرق والغرب لم يكن له حتى الآن أي تأثير على الصراعات الإقليمية الرئيسية . وادراكا لهذه الحقيقة ، يجب على المجتمع الدولي أن يزيّد من جهده واهتمامه بمفّة خاصة لتوفير الظروف المؤاتية التي تتيح للأطراف المعنية مباشرة أن تجد حولا مناسبة . إلا أننا يجب أن نفرق مع ذلك بين الأنواع المختلفة من الازمات التي تواجه العالم .

ولا يزال الجمود يسود الأوضاع في بعض الحالات ، مثل الجنوب الإفريقي . ونظرا لأن فرنسا تشعر بالارتباط بجميع دول إفريقيا ، وخاصة بالبلدان القريبة منها بسبب روابط التاريخ واللغة والروابط الإنسانية المتفردة فإنها تعتقد في إمكان ضرورة إعطاء دفعة جديدة للتخفيف من حدة التوترات واستئناف الحوار واستعادة السلم في الجنوب الإفريقي . وقد اتخذت فرنسا بالفعل تدابير في هذا الصدد ، على سبيل المثال فيما يتعلق بتبادل السجناء الذي لم يسبق له مثيل والذي حدث أخيرا بناء على مبادرة من فرنسا وبعد الاتصالات العديدة التي أجرتها مع مختلف دول المنطقة في الشهر الماضي . ونأمل أن يتبع هذا التبادل دون إبطاء حدوث تطورات جديدة كما هو متوقع . إن الزيارة الرسمية التي يقوم بها رئيس أنغولا إلى باريس الآن ، والزيارة التي سيقوم بها رئيس موزامبيق في الأسبوع المقبل ، وكلاهما قام بدور هام في عملية تبادل السجناء ، متيحان تقييم الآفاق التي فتحت .

غير أن السلم لا يمكن أن يعود إلى المنطقة إلا إذا دار الحوار في جنوب إفريقيا نفسها بين جميع العناصر التي يتألف منها مجتمع جنوب إفريقيا والتي أنشأت معا ذلك البلد . إن الإفراج عن السجناء السياسيين ، والتخلي عن العنف وعن الشروط المسبقة يعتبران شرطين مسبقين لإجراء هذا الحوار الضروري الذي لابد أن ينحصر هدفه في القضاء على الفصل العنصري . إن الحكومة الفرنسية تدين بكل قوة نظام الفصل العنصري غير المحتمل ، كما أنها تؤيد دائما ، وخاصة في إطار الاتحاد الأوروبي ، ضرورة اتخاذ تدابير تقييدية تستهدف دفع حكومة جنوب إفريقيا إلى بدء الحوار .

ويختلف الصراع في الصحراء الغربية بعض الشيء عما تقدم . فعلى الرغم من عدم احراز تقدم ظاهر ، فقد تكون هناك آفاق واعدة بإيجاد حل نتيجة لمحاولات الوساطة

الجارية . إن الجهود المتضافرة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية والقادة العرب الصديقاء ، يمكن أن تؤدي في النهاية إلى تسوية في إطار حق تقرير المصير للسكان المعنيين . وإن فرنسا لأكثر من يسعده التوصل إلى حل يقرب بين بلدان شمال إفريقيا التي تربطها بفرنسا علاقات ممتازة .

وفي الطرف الآخر من الصحراء ، شهد الصراع بين تشاد وليبيا تغييرا مشيرا في الشهور القليلة الماضية ، ولكن النتيجة النهائية لهذا الصراع لم تتحدد بعد . فبفضل الإصرار والشجاعة والجرأة نجح الجيش التشادي تحت إمرة الرئيس حسين حبري من تحرير جميع مقاطعات الشمال تقريبا من الاحتلال الأجنبي . ولكن النزاع لا يزال قائما بشأن قطاع أوزو . ومن الجلي أن هذا النزاع المعروض على منظمة الوحدة الأفريقية ولجنتها المختصة ، لن يجد حلا دائما في السياق الحالي إلا إذا جرت تسويته وفقا للقانون . وإن فرنسا التي قادت تشاد إلى الاستقلال وملمت إليها حدودها ، تعتبر أن هذا الإقليم ينتمي إلى تشاد . وهي مستعدة مرة أخرى لأن تقدم الوثائق التي في حوزتها إلى الهيئات التي تطلبها . وفيما عدا ذلك ، فإن فرنسا ، وفاء بالتزاماتها ، ستبقى على الترتيبات العسكرية الموجودة هناك الآن للدفاع والردع مادامت تعتقد أن وجود هذه الترتيبات أمر ضروري .

وفي كمبوديا ، على الرغم من جهود بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، لا يزال الوضع متجمدا تماما . بيد أنه ليس هناك مبرر للاحتلال الأجنبي الذي يظفي عليه الاستمرار بصورة متزايدة شكل الاستعمار . وينبغي أن تفهم فيبت نام مغزى حالة الجمود التي تجد فيها نفسها الآن ، ويجب عليها أن تلتزم ، مع جيرانها وبمساعدهتهم جميعا ، وبصفة خاصة الأمير سيهانوك الذي يسعد فرنسا أن ترحب به مرة أخرى ، الطرق التي تؤدي إلى حل سياسي . وبالنسبة لشعب فرنسا الذي تربطه بشعب الخمير علاقات صداقة قديمة وعريقة وباقية ، فإن هذا الحل لا يمكن أن يتمثل إلا في إعادة كمبوديا الحرة من كل احتلال أجنبي ، والتي تقرر مصيرها بحرية .

من المؤسف أن هناك حالات أخرى لم تترجم فيها النوايا المعلنة إلى إجراءات ملموسة . ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده وأن يكون أكثر حزما .

وفيما يتعلق بأفغانستان ، فإن بعض البيانات السوفياتية أدت الى افتراض أن فريق القادة الجدد في موسكو ربما يكون قد فهم أن الغزو الذي تبعه احتلال هذا البلد المستقل غير المنحاز ، والذي لم يكن في يوم ما معاديا للاتحاد السوفياتي ، كان خطأ كبيرا . والحقيقة أن ثمانية أعوام من الحرب التي تدور بعنف لم تنل من اصرار الشعب الشجاع على المقاومة . إن اصرار الشعب الذي لا يلين ، وادانة المجتمع الدولي الشاملة للمعتدي ، والتأييد الحازم لقضية أفغانستان ، وكذلك لباكستان التي رحبت بكرم على أرضها بثلاثة ملايين لاجئ أجبروا على الرحيل من بلادهم ، يجب أن تقنع الاتحاد السوفياتي بأنه لا يمكن أن يعتمد على مرور الوقت لفرض حل بالقوة . ولئن كانت شروط التسوية قد تحددت بالفعل في جانبها الأكبر بفضل جهود الأمين العام ومبعوثه الخاص السيد كوردوفيس فإن الحقيقة هي أن محادثات جنيف بشأن وضع جدول زمني لانسحاب القوات السوفياتية لم تحقق أهدافها حتى الآن . وإذا كان القادة السوفيات يريدون السير باخلاص في طريق الحل التفاوضي ، فيجب عليهم أن يتصرفوا وفقا لذلك ، ويجب عليهم من أجل انتهاء هذه الحرب التي تشبه حروب عصور أخرى أن يتقبلوا تقبلا كاملا حق الشعب الأفغاني في أن يقرر مستقبله بحرية . ذلك هو ما تتوقعه منهم فرنسا وجميع البلدان الممثلة هنا تقريبا . وسيتوقف تطور المناخ الدولي على هذا الى حد كبير .

وفي الشرق الاوسط ، وبعد سنوات من الجمود ، شهد الصراع الاسرائيلي العربي أخيرا دلائل التقدم المتجددة والباعثة على الامل في اتجاه التسوية الشاملة ، وذلك في الاطار المنقح لمؤتمر دولي يضم أطراف الصراع والاعضاء الدائمين في مجلس الأمن . ولقد أيدت فرنسا منذ البداية هذا المشروع ، وهي تأمل أن تشارك فيه بدور نشط . وفي رأينا أن هذا المؤتمر ينبغي أن يتيح مجالا للتفكير واسداء النصيحة دون أن يفرض نفسه على الأطراف المعنية نفسها أو أن يحل محلها . وينبغي لهذا المؤتمر أن يساعد على سير واثراء الحوار الذي بدأ يستقر بفضل المبادرات الجريئة لبعض الزعماء العرب والاسرائيليين . ومن المؤسف أن التحرك نحو السلم قد توقف الآن ، ولذلك فإن من الضروري تجديد قوة زخمه بمبادرة من جانب الأطراف المعنية مباشرة وبتشجيع من المجتمع الدولي كله ، ولاسيما من الدول التي تتحمل مسؤوليات خاصة تفرض عليها

بالتالي واجبات خاصة . فبعد أربعين سنة من المواجهة ، حان الوقت منذ زمن لا يستهان به لضمان حق اسرائيل في أن تعيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها ، ولضمان حق الشعب الفلسطيني في أن يختار مستقبله عن طريق تقرير المصير بكل ما يتضمنه ذلك من معان .

وفي وسط هذا الصراع نجد أن لبنان ، البلد الممزق الذي لحقه الخراب ، يدفع على غير ارادته أفدح ضريبة في الازمة التي تحل بالمنطقة والتي لا يستطيع أن يسيطر عليها . ولقد أضيفت الى مأساة الحرب الدائرة الآن آثار ازمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل . وقد قررت فرنسا استمرار وجودها في لبنان على الرغم من الاخطار والمخاطر . وهي تواصل هذا الوجود باعتبارها جزءا من قوة الأمم المتحدة التي تعبر - رغم أوجه القصور فيها - عن التزام المجتمع الدولي بالمحافظة على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية . وينبغي للعالم كله الآن أن يعبر جهودا وأن يبذل جهودا اضافية من أجل جميع سكان لبنان دون استثناء . وقد قامت فرنسا من جانبها بزيادة معونتها مرة أخرى هذا العام . وهي تطالب الجميع بالمشاركة في الصندوق الخاص الذي أنشاه مؤتمر قمة البلدان الناطقة بالفرنسية الذي عقد مؤخرا . غير أن لبنان لن يجد السلم إلا بالمصالحة بين اللبنانيين أنفسهم وبإقامة علاقات طبيعية مع بلدان المنطقة . وهذا هو الرأي الذي ننقله دائما الى زعماء لبنان وإلى كل الدول المجاورة .

وأخيرا ، فإن ثمة أزمة أخرى لم تخف حدتها ، بل ويبدو أنها تهدد بالانتشار لتشمل منطقة بأسرها . إن الحرب المدمرة بين العراق وإيران مستمرة منذ سبع سنوات . ويجب أن تعتبر هذه الحرب من حيث عدد ضحاياها وحدة القتال وعنفه أشد الحروب المهلكة ضراوة في هذا القرن . ولقد استخدمت فيها أشكال من الحرب تستوجب الاستنكار والادانة بصفة خاصة ، مثل استعمال الأسلحة الكيميائية وإرسال الصغار الذين لم يبلغوا من المراهقة بعد الى الخطوط الامامية . ويمثل هذا القتال اليوم تهديدا مباشرا لبلدان أخرى ، كما يمثل خرقا خطيرا لمبادئ حرية الملاحة وسلامتها التي أقرها المجتمع الدولي .

إن فرنسا وغالبية الدول الممثلة هنا ، تدعو الى انهاء هذا الصراع الذي لا تمكن معالجته إلا في مجموعه . وفضلا عما تحمله الشعبان من معاناة كبيرة ، فإن فرنسا حساسة بشكل خاص تجاه ما تتعرض له دول منطقة الخليج من بواعث القلق ، ومصيبة على أن تعبر تعبيرا ملموسا عن التزامها بحرية الملاحة . وإن بعضا من سفننا موجودة في المنطقة من أجل حماية مصالحنا . غير أننا نلتزم الحزم على حصر هذا العمل في نطاق حدود معينة ، ونرفض الاشتراك في أية أعمال متعددة الجنسيات قد تؤدي الى اضرار طابع المجابهة بين الشرق والغرب على الموقف .

وقبل تسعة أشهر ، طلب الأمين العام - بمشاهدة أود الاشارة بها - من مجلس الأمن بذل جهود جديدة . وبعد مشاورات وثيقة بين الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن واجراء مناقشة بناءة فيما بين جميع الاعضاء ، أصدرت تلك الجهود في ٢٠ تموز/يوليه الماضي وفي اجتماع تشرفت برئاسته عن اعتماد القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) بالاجماع . وينبغي تطبيق هذا القرار المتوازن تطبيقا كاملا ، بدءا بعملية وقف إطلاق النار التي يفرضها القرار .

وقد انقضى شهران منذ أن صدر ذلك القرار ، وقام الأمين العام بزيارة طهران وبغداد . ويبدو أن أحد الطرفين المتحاربين قد أكد قبوله للقرار برمته بينما يسعى الطرف الآخر الى فرض قراءته الخاصة للنص واملأ شروطه . إن ملطة مجلس الأمن ، الذي تصرف وفقا لما ينم عليه الفصل السابع من الميثاق ، وملطة منظمتنا بأمرها هما الآن في كفة الميزان . وتدعو الحاجة الآن في هذا الصدد الى التزام أكبر قدر من الحزم ، لأنه وفقا لما أكدته رئيس وزراء فرنسا السيد جاك شيراك قبل عام من على هذا المنبر ، فإن الاصرار العنيد على مواصلة هذه الحرب السخيفة لا يقتصر أثره على المعاناة التي تفتري هذين الشعبين ، وإنما هو يتعدى ذلك الى التهديد بانتهيار التوازن في منطقة ذات أهمية استراتيجية للعالم أجمع .

وهناك بالإضافة الى ما ذكرته أزمات اقليمية أخرى ما برحت دون حل ولا تزال تحظى بكامل اهتمامنا . ففي قبرص هناك حالة أمر واقع لا تعترف بها فرنسا ، وهي حالة

لاتزال مستمرة على الرغم من جهود الأمين العام الذي يتيح له وضعه أفضل امكانيات للمساعدة على التوصل الى حل لتلك الازمة . وفي شبه جزيرة كوريا يجري الاطلاق بعملية ملفتة للنظر من أجل اقامة الديمقراطية في الشطر الجنوبي من شبه الجزيرة ، ونحن نأمل أن تستأنف في وقت مبكر الاتصالات المباشرة بين سيؤل وبيونغ يانغ ، وأن يصبح الشعب الكوري في مجموعه ممثلا في منظماتنا بعد طول انتظار .

واود أخيرا أن اتطرق الى الحالة في أمريكا الوسطى ، التي قام رئيس جمهورية كوستاريكا منذ برهة بابرارز جوانبها الباعثة على الامل . فبعد ما يزيد على أربع سنوات من الجهود الدؤوبة ، التي جرت بمبادرة من مجموعة كونسادورا ، توصل رؤساء الدول الخمس في البرزخ الى اتفاق شامل . حقيقة انه ما من أحد يفتش أن الطريق حال من العقبات ، غير أن مؤتمر القمة المنعقد في غواتيمالا يعد خطوة هامة ، حيث أن بلدان أمريكا الوسطى نفسها هي التي أوضحت بذلك عمليا تصميمها على كسر حلقة المجابهة وتسوية منازعاتها بنفسها ، وينبغي الأبقاء على الامل التي بعثها ذلك الاجتماع . ومن شأن التعهدات التي أبدت في الاجتماع والتي تشترك فيها جميع الأطراف المعنية أن تتيح مد نطاق الديمقراطية الى جميع أرجاء المنطقة وارساء الاسس اللازمة للسلم الدائم .

من الواضح أن التحسن في العلاقات بين الشرق والغرب لن يؤدي في حد ذاته الى تسوية الازمات الاقليمية . فالحلول لا تأتي إلا نتيجة لجهود البلدان المعنية مباشرة ونتيجة للعمل الذي يقوم به المجتمع الدولي لتهيئة الظروف المفضية الى نجاح هذه الجهود . ولا يعرف أحد هذا خيرا من الأوروبيين ، الذين كانت تمزقهم في الماضي حروبهم الاخوية ثم أصبحوا اليوم ملتزمين بقوة ببناء مستقبل مشترك . وإن فرنسا من جانبها على استعداد لأن تسهم في أي محاولة اقليمية لتسوية الصراعات والعمل بطريقة تمكن أوروبا من المساهمة في هذه العملية .

إن المشكلات الاقتصادية والمالية الخطيرة التي تكتنف المجتمع الدولي تكشف في أحيان كثيرة عن مدى سيادة الاستجابات الانانية القصيرة الامد التي لاتزال تطفئ على

ادراك التكافل الضروري والممالح المشتركة . وفي هذا الصدد فإن التجربة الأوروبية تنير لنا الطريق .

إن الاتحاد الأوروبي ينمو بقوة . وإن مد نطاقه في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ليشمل اسبانيا والبرتغال قد عزز صلته بمنطقة حوض البحر الابيض المتوسط . وإن القانون الأوروبي الموحد المعمول به منذ تموز/يوليه ١٩٨٧ قد فتح أمام الاتحاد مجالات جديدة للعمل ، ووضع للاتحاد هدفا رئيسيا يتمثل في استكمال سوق داخلية ضخمة في عام ١٩٩٢ . أما نظام النقد الأوروبي فإنه منذ انشائه قبل تسع سنوات قد أصبح دعامة استقرار في النظام النقدي الدولي الذي تنوشه الازمة . وأخيرا فإن أوروبا التكنولوجية قد أحرزت الامتياز بها حقته من انجازات تجاوزت في بعض الاحيان نطاق الدول الاثنتي عشرة ، كما في حالة صواريخ آريان ويورिका .

إن الاتحاد الأوروبي الذي يشمل ٢٢٠ مليون أوروبي والمفتوح على العالم قد عقد العزم على اكتساب بعد سياسي وأمني يمكّن أوروبا من استعادة مكانتها الصحيحة . إن فرنسا ، مثلها كمثل شريكاتها ، مقتنعة بأن هذا التحرك نحو الوحدة الأوروبية سيفقد مغزاه ، وبالتالي قوته ، إذا جعل أوروبا تتقوقع حول نفسها . وإن الدول الاثنتي عشرة لتقف بحزم في وجه رياح الحمائية ، وتواصل تعزيز نمو التبادل التجاري الخارجي . وإذا كان الاتحاد أكبر مصدر في العالم ، فإنه في نفس الوقت سوق من أكثر الأسواق انفتاحا ، إذ أن الغالبية من وارداته معفاة من جميع أشكال الرسوم الجمركية أو الضرائب ، حيث يطبق الاعفاء الجمركي على ٩٠ في المائة من المنتجات المستوردة من البلدان النامية . كما أن اتفاقية لومي التي تنظم العلاقات المتميزة مع بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ قد أرست نموذجا يحتذى به في التعاون بين الشمال والجنوب . ويوفر نظام الافضليات المعممة للبلدان الاخرى ضمانات هامة فيما يتعلق بتدفق منتجاتها الى أسواق الاتحاد . وأخيرا فقد أبرمت أوروبا اتفاقات ارتباط وتعاون مع عدد من المنظمات الإقليمية وعديد من الدول ، ولاسيما دول منطقة البحر الابيض المتوسط .

ونحن الآن على استعداد للمضي في هذا السبيل الى مدى أبعد ، ولذلك فإن الدول الاثنتي عشرة تعد العدة للدخول في جولة جديدة من المحادثات التجارية . ومتشمل هذه المحادثات ، كما يعرف الجميع ، مجال الزراعة الحساس . والاتحاد الاوروبي ، بها فيه فرنسا ، على استعداد لان يعالج بجدية أمر الاختلالات في الاسواق العالمية للمنتجات الزراعية ، ولكن لا يمكن أن يطلب منا الاستجابة للتشكيك في مبادئ السياسة الزراعية المشتركة وانجازاتها . وإن الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية التي أشرت اليها توا لتوفر الفرصة لتحرير التجارة من القيود الى حد كبير . ذلك أن التوسع الاقتصادي العالمي يعتمد على المزيد من تطوير التجارة الدولية ، التي يجب أن ينصرف القدر الأكبر من فائدها الى أفقر البلدان ، مع قيام كل بلد وكل مجموعة من الدول بتحمل نصيبه أو نصيبها من ذلك .

وقد شهدت السنة الماضية وعيا متزايدا بأن الاضطراب الذي ساد النظام النقدي الدولي منذ نهاية عقد الستينات هو دون شك أحد الاسباب الرئيسية للداء المتواضع للاقتصاد العالمي . وتشاير فرنسا على بذل الجهد من أجل توفير قدر أكبر من الاستقرار في أسعار الصرف وتخفيض أسعار الفائدة . وقد تميز عام ١٩٨٧ في هذا الصدد بتغييرات حدثت في الاتجاه الصحيح . ذلك أن اتفاق اللوفر الذي أبرم في باريس في شهر شباط/فبراير الماضي وأكدته مؤتمر قمة البندقية قد تضمن ، كما كنا نأمل ، أهدافا محددة لاستقرار أسعار صرف العملات الرئيسية وترافد السياسات الاقتصادية . وقد أدت أمثال هذه الاتفاقات نتائج أولية مشجعة ، ولكن من الواضح أن الكل يدرك أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لضمان قيام نظام نقدي دولي مستقر .

ونحن نؤيد منذ وقت طويل القيام بعمل متضافر في مجال السلع الأساسية ، التي لاتزال أسعارها غير مستقرة ومتدنية . وإلى جانب التنظيم السوقي السليم ، فإن التنويع في اقتصادات البلدان المنتجة أمر لا غنى عنه ، حيث تستهدف إحدى الخطط الرئيسية للصندوق المشترك احراز هذه الغاية . وتأمل فرنسا في أن يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ في وقت مبكر .

وبالطبع فان أخطر الآفات التي تبعث على اضطراب الاقتصاد العالمي وأشدّها تهديدا هي مسألة مديونية العالم الثالث . وقد بلغت الحالة بالنسبة لبعض الدول مرحلة حرجية . وتذكر فرنسا ما تواجهه تلك الدول من صعوبات في هذا الصدد ، ولاسيما الدول الافريقية ؛ كما أن فرنسا ملزمة بعمليات التكيف وإعادة الهيكلة التي اضطلع بها العديد منها بشجاعة ، وبالنسبة المؤلمة التي يمكن أن تترتب على ذلك بالنسبة للسكان . وينبغي لتلك الدول أن تستفيد أكبر استفادة من تأييد المجتمع الدولي ، كما أن نتائج الدورة الخاصة للجمعية العامة المكرمة للقارة الافريقية لا يجوز أن يسمح ببقائها حبرا على ورق .

لقد قدمت فرنسا اقتراحات تتعلق بمسألة الديون من شأنها أن تطيل فترة السماح والاطار الزمني لسداد الديون في حالة أكثر البلدان فقرا . وقد بدأ نادي باريس بتنفيذ تلك التوصيات منذ ذلك الحين . ولا بد من زيادة التدفقات المالية إلى الدول النامية زيادة كبيرة . وينبغي لجميع المقرضين أن يسهموا في ذلك ، ولاسيما البنوك التي تعتبر مشاركتها اليوم أكثر ضرورة من أي وقت مضى ، وخاصة في أمريكا اللاتينية . كذلك ينبغي للمؤسسات المتعددة الاطراف أن تزيد من جهودها لمساعدة بلدان العالم الثالث . وبناء على ذلك يصبح من الأمور التي لا غنى عنها أن تزداد موارد البنك الدولي وأن تستكمل قبل نهاية العام المناقشات المتعلقة بأن ترفع إلى ثلاثة أضعافها موارد مرفق التكيف الهيكلي ، ليتسنى الامراع في زيادة القروض الميسرة التي تقدم إلى أكثر البلدان فقرا .

وتبقى بعد ذلك زيادة المساعدة الانمائية الرسمية ضرورة حتمية . وقد قررت فرنسا من جانبها أن تزيد ما تقدمه من مساعدة انمائية لتبلغ نسبة ٠,٥٤ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٨٨ . وسنواصل التحرك نحو الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية . وستوجه جهودنا على سبيل الأولوية نحو أكثر البلدان فقرا ، التي ينبغي للمجتمع الدولي دراسة حالتها من جديد . ووفقا لذلك فقد عرضنا أن نكون البلد المضيف للمؤتمر القادم لاقبل البلدان نموا المزمع عقده في باريس في عام ١٩٩٠ .

ولا يمكن التحكم في الحالة الاقتصادية الدولية دون اجراء التشاور والحوار .
لهذا فاننا نرحب بالنتائج الاخيرة التي اصدر عنها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة
والتنمية (الاونكتاد) ، الذي قدم فيه الاتحاد الاوروبي مساهمة كبيرة ، كما ذكر زميلي
ممثل الدانمرك ، وهو الرئيس الحالي لمجموعة الدول الاثنتي عشرة . ولقد كشف ذلك
المؤتمر عن وجود تصميم عام على تناول مشاكل العالم الثالث تناولا واقميا وبروح من
الانفتاح والسخاء .

إن الجهود التي تبذل من أجل إيجاد حلول لمشكلة التخلّف ، وبالمثل من أجل تحسين الحالة المادية لأغلبية بني البشر لا يمكن فصلها عن كفاح المجتمع الدولي من أجل تأمين احترام أفضل لحقوق الإنسان في العالم .

إن حقوق الإنسان تتجاوز الشرق والغرب والشمال والجنوب . فالامر يتعلق هنا بكرامة كل انسان . وليس من المقبول أن يقال انه يمكن النظر الى الانسان على نحو مختلف وفقا للمكان أو الظروف ، أو أن يظن البعض أن الحرية لها أوجه متعددة أو أن بعض حقوق الانسان الأساسية ينبغي أن يكون لها أولوية على غيرها . إن فرنسا لن تلزم الصمت أبدا مادامت حقوق الانسان تدار بالاقدام ، سواء في جنوب افريقيا أو كمبوديا أو أفغانستان أو شيلي . إن فرنسا سوف تقف دائما الى جانب كل أولئك الذين يريدون للديمقراطية أن تعيش على الرغم من التهديدات ، سواء في حالة الفلبين أو هايتي في الوقت الحاضر .

ولأن فرنسا لا تريد على وجه التحديد أن تتعرض للوم في هذا الصدد ، فقد نظمت مؤخرا استفتاء بشأن تقرير المصير في كاليدونيا الجديدة . وقد كان خيار مكان كاليدونيا الجديدة الواضح الذي لا نزاع فيه لصالح ابقاء الاقليم في اطار الجمهورية الفرنسية . وقد اقترحت الحكومة الفرنسية ، بروح من معة الافق التي تميزت بها دائما ، وبعد مشاورات مع جميع الكاليدونيين ، نظاما أساسيا للحكم الذاتي من المختار أن يكون مقبولا للجميع .

ومن أبغض أنواع الاعتداءات ضد حقوق الانسان الارهاب ، لأنه يستهدف على نحو منهجي أرواحا بريئة ويلجأ الى أخص الاعمال ، ابتداء من القاء القنابل لقتل الناس في أماكن العبادة أو في المتاجر الى أخذ الرهائن وممارسة الابتزاز بتهديد حياتهم ، معرضا بذلك ضحاياه لعذاب لا حدود له وعائلاتهم لكرب لا يحتمل . وقد أوضحت التجربة على نحو لافت للنظر أن أي دولة مهما كانت قوتها ، وأن أي شخص مهما كانت حمايته ، لا يمكن أن يكون بمأمن من هذه الآفة . وإن أي نضال مهما كان مشروعا لا يمكن أن يبرر اللجوء الى مثل هذه الجرائم التي تشكل ، مع ما يلحقها من تعصب وتزمت ، تهديدا مستمرا للمجتمع الدولي بأسره .

إن التدابير التي يجب أن تتخذ على المستوى الوطني لمنع الارهاب ومحاربتها والمعاقبة عليه لا يمكن أن تكون فعالة تماما ما لم يدعمها التعاون فيما بين الدول على نحو ملموس أكثر قوة . وينبغي للجهود الموجهة ضد هذه الافة أن تقتصر بادانة قاطعة : فلا ينبغي التهاون مع أي تشجيع أو أي تواطؤ مع الارهاب ، حتى وإن كان سلبيا . وتحت فرنسا جميع بلدان العالم أن تواصل هذا الكفاح بكل قوة وبلا هوادة وبكل تصميم الى حين الاستئصال الكامل لهذه العلة الممقزة من علل عصرنا .

وختاما فانه لايزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله ، سواء أكننا نتكلم على العلاقات بين الشرق والغرب أو عن تسوية الازمات أو ردود الفعل للقضايا الرئيسية لعصرنا . ولو أصاب المجتمع الدولي الوهن في هذا المجال أو ذاك ، بسبب الملل أو الاحباط ، في مواجهة العقبات الجديدة التي تظهر في كل يوم ، فان جميع جهودنا سوف تنهب هباء .

هذه هي مسؤوليات الأمم المتحدة . ومن السهل ابراز أوجه قصور الأمم المتحدة وعيوبها وببيروقراطيتها المسرعة . غير أن ذلك ليس فيه ما يبعث على الدهشة ، لأن هذه النقائص تعود اليها ، الى كل واحد منا .

وعلينا أولا أن نكيف منظماتنا مع التغيرات التي تجري في العالم ، وأن نخطط بالاملاحات الضرورية ، مع الحفاظ على التوازنات التي لا غنى عنها . وينبغي ألا نشق في الاملاحات التي من شأنها أن تقوض دعائم النظام الذي وضع في سان فرانسيسكو . فقد ثبت أنه لا بديل له . إن الاملاحات الحقيقية ينبغي أن يكون هدفها التطبيق الافضل للميثاق والتسيير الافضل لجهاز المنظمة . ولهذا السبب فاننا نعتقد أن التنفيذ الفوري لاستنتاجات فريق الثمانية عشر هو من الامور المستموبة ، ونحن نأمل تسوية المشاكل المالية مع الحرم على ايلاء الاعتبار الكامل لحياة منظماتنا ووكالاتها المتخصصة . ولهذا السبب أيضا فاننا ، جنبا الى جنب مع مائر الدول الناطقة بالفرنسية الممثلة في مؤتمر قمة كيبيك ، نطالب بالتطبيق الدقيق للتعليمات الخاصة باستخدام اللغات ، وخاصة اللغة الفرنسية .

وفيما يتعلق بما تم عمله وكذلك بما يتعين القيام به مستقبلا ، فإننا نعلم أن المنظمة قادرة . وستكون قادرة في المستقبل على الاعتماد على الرجل الذي هو روحها وموظفيها الأول في آن واحد ، ألا وهو الأمين العام . ومرة أخرى أود أن أعبر للسيد بيريز دي كوييار عن أسمى آيات تقدير الحكومة الفرنسية وامتنانها لخدماته المرموقة التي يقدمها للمجتمع الدولي بمهارة وموهبة وشجاعة ، الأمر الذي أكسبه احترامنا جميعا وتأييدنا الدائم .

إن هذه المهمة ، أكثر من أي شيء آخر ، تؤدي في خدمة السلم . إن لفظة "السلم" التي تستخدم أكثر من اللازم ويساء استخدامها في كثير من الأحيان ، يجب أن تظل التعبير عن أعظم مطامحنا وأسمى ما ترقى إليه عقولنا . والأولوية العليا بالطبع هي أن نضع نهاية للصراعات ، فالحلول التي تفرض بالقوة لا تدوم دوام التسويات التي يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض الحر والاتفاق . ويجب أيضا أن تتضمن الجهود الرامية إلى تحقيق السلم تنظيم نزع السلاح الفعال الخاضع للتحقق الذي يكفل أمننا . وأخيرا فإن منع السلم يعني التصدي لأسباب الصراعات وتهيئة الظروف التي تقلل من التوترات . إن الأمن ونزع السلاح والتنمية أمور مترابطة ، وهو ما أوضحه مؤتمر الأمم المتحدة الأخير المكرس لهذه الصلة . وهذا هو مصدر طموحنا المعقول : وهو على وجه التحديد السلم الحقيقي المرتبط وثيقا بتقليل أوجه التفاوت في العالم ، وبتقديم المعونة من أجل التنمية وبالتعاون .

وهنا مرة أخرى نجد أن الدور المركزي للأمم المتحدة ، إلى جانب جميع الوكالات المتخصصة في أسرة الأمم المتحدة ، يتمثل في كفالة ألا تقتصر فوائد الثروة الهائلة الناتجة عن التكنولوجيا الحديثة على بضعة شعوب ، بل أن تعم أكبر عدد ممكن منها . وهنا ، من خلال التسامي فوق الممارك الموروثة في كثير من الأحيان عن قرون مضت ، يكمن التحدي الحقيقي لعمرنا .

السيد شيكيان وو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : باسم الوفد

الصيني اسبحوا لي أن أبدا بتوجيه تهنئة حارة لكم ، سيدي الرئيس ، بمناسبة

انتخابكم لرئاسة الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة . وإننا على ثقة من أنه سيتسنى لكم ، بفضل قدرتكم وحكمتكم وخبرتكم ، الوفاء بهذه المهمة النبيلة بامتياز . كذلك اغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديري وشكري لسلفكم السيد همايون شودي لاسهامه الايجابي في أعمال الدورة السابقة .

لقد بذلت شعوب العالم في السنة الماضية جهودا دؤوبة في شتى الجبهات سعيا للسلام والتنمية ، وحققت نتائج جديدة مشجعة . واضطلع العالم الثالث والكثير من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم بدور نشط في الشؤون الدولية ومارت نفوذا عظيمًا على نحو متزايد . وهذا يبين أن قوى السلم تزداد قوة . وشمة مطالب متزايدة القوة من أجل وقف سباق التسلح والعدوان والتوسع ، وتحقيق نزع السلاح الحقيقي والتسوية المبكرة للصراعات الاقليمية . وفي ظل هذه الظروف ، واصلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الحوار فيما بينهما ، وتبدى مناخ منفرج الى حد ما في العلاقات بين الشرق والغرب .

بيد أن العوامل المسببة للتوتر والاضطراب الدوليين لاتزال قائمة . فسباق التسلح بدلا من أن يتوقف امتد نطاقه الى الفضاء الخارجي وغير ذلك من ميادين التكنولوجيا المتقدمة . ولم يتم القضاء على أي من بؤر التوتر في العالم ، بل ان بعض الصراعات الاقليمية تهدد بالتصاعد . ومازالت الحالة الاقتصادية العالمية قائمة . فالكثير من البلدان النامية يعاني من ضائقات متزايدة ، وقد أصبح التناقض بين الشمال والجنوب أكثر حدة من أي وقت مضى . وكل هذا لا يمكن إلا أن يؤدي الى شعور الصين وجميع البلدان المناصرة للعدالة والناشطة في سبيل السلم والتنمية بالقلق البالغ . ومن أجل الانضمام الى الآخرين في سعيهم المشترك عن حلول فعالة لهذه المشاكل ، أود الآن أن أبسط موقف الحكومة الصينية ومقترحاتها .

ان المطلب العالمي لشعوب العالم والموقف المستمر لحكومة الصين هو وقف سباق التسلح وازالة خطر المنازعات الاقليمية .

ويشكل نزع السلاح الفعال حلقة هامة في الجهود الرامية الى تخفيف حدة التوتر الدولي وصيانة السلم العالمي . ومنذ استئناف محادثات الحد من الاسلحة في جنيف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في ١٩٨٥ ، راودنا الامل جميعا في انهما سوف يتمكنان ، عن طريق المفاوضات الجادة ، من التوصل الى اتفاقات تؤدي الى إقرار السلم العالمي ولا تضر بحقوق ومصالح البلدان الاخرى . وقد أحرز تقدم الآن في محادثتهما المتعلقة بالقوات النووية المتوسطة المدى . وتوصل الطرفان الى اتفاق من حيث المبدأ على اعتماد "خيار المفر المزدوج" العالمي في القوات النووية المتوسطة البعيدة المدى والقوات النووية المتوسطة القصيرة المدى . ونحن نرى ان الحوار أفضل من المواجهة والانفراج أفضل من التوتر . والسلم العالمي كل لا يتجزأ والامن الاوروبي والامن الآسيوي يكتسيان نفس الاهمية . واذا أمكن للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ان يتوصلا رسميا الى معاهدة وان ينفذاها بالتدمير الشامل لجميع قذائفهما النووية المتوسطة البعيدة المدى وقذائفهما النووية المتوسطة القصيرة المدى الموزعة في اوروبا وآسيا ، فسوف تعتبر هذه أول خطوة نحو تخفيض الاسلحة النووية وسوف تكون محل ترحيب دون شك .

بطبيعة الحال ، لايزال يتعين علينا أن نقطع شوطا طويلا وأن نبذل جهدا أكبر قبل أن نحقق نزع سلاح حقيقي . وحتى مع إزالة القوات النووية المتوسطة البعيدة المدى والقصيرة المدى فان الاسلحة النووية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لن تخفض إلا بما يقل عن ٥ في المائة وسوف تبقى لكل منهما قوة نووية قادرة على تدمير العالم عدة مرات . فمن أجل صيانة السلم والامن العالميين ، ينبغي أن يكون هناك حظر كامل وتدمير شامل لكل أنواع الاسلحة النووية والفضائية والكيميائية والبيولوجية فضلا عن اسلحة التدمير الشامل الاخرى ، وأن يكون هناك تخفيض ملموس في الاسلحة التقليدية .

ان شعوب كل البلدان تتوق الى التنمية في ملم . ورغم أن نزع السلاح مهمة عاجلة ، ما برحت محادثات نزع السلاح تمضي في ببطء شديد . ونظرا لأن محادثات القوات النووية المتوسطة المدى وحدها قد استمرت قرابة ست سنوات ، فان المفاوضات بشأن تخفيض الاسلحة الاستراتيجية وغير ذلك من مسائل نزع السلاح سوف تكون أكثر صعوبة . واذا مارت الأمور على هذا المنوال ، اذن متى يمكن تدمير ما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ رأس نووية تدميرًا كاملاً ؟ ومتى يمكن تحقيق أهداف نزع السلاح المشار إليها ؟ بالطبع يأمل المجتمع الدولي بكل قوة أن تخفض الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أسلحتهما خفضا جذريا في أقرب وقت ممكن ، وانهما عقب التوصل الى اتفاق بشأن القوات النووية المتوسطة المدى فانهما سيمضيان في إجراء مفاوضات جادة بشأن نزع السلاح في مجالات أخرى ويتوصلان الى اتفاقات تتبعها إجراءات التنفيذ الفعال . ولا ينبغي لهما أن يقفنا ساكنين ، ناهيك عن التنافس في تطوير أنواع جديدة من الاسلحة المتطورة عشية الاتفاق على ازالة قذائف القوات النووية المتوسطة المدى .

في العام الماضي ، قدم الوفد الصيني الى الجمعية العامة - تعزيزا لنزع السلاح - مشروع قرارين بشأن نزع السلاح النووي والتقليدي ، وقد اعتمدا بدعم واسع النطاق من جانب الاعضاء الآخرين في الأمم المتحدة . وأكد مشروع القرارين أن البلدان التي تمتلك أكبر الترسانات تفضل بمسؤولية خاصة عن نزع السلاح وينبغي أن تكون لها الصدارة في التخفيض الجذري لأسلحتها النووية والتقليدية . وهذا هو مفتاح التقدم في عملية نزع السلاح . وفي العالم اليوم ، تمتلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أكبر الترسانات النووية والتقليدية ، وهما وحدهما قادران على شن حرب عالمية . واذا أمكنهما أن يتخذا مكان الصدارة في خفض الاسلحة خفضا كبيرا ، فسوف تتضاءل تهديدات السلم العالمي الى حد كبير .

ولم تقدم الصين فحسب آراءها ومقترحاتها بشأن نزع السلاح ، ولكنها اتخذت أيضا مجموعة من الأعمال المحددة في سبيل نزع السلاح . وفي أول يوم امتلكت فيه الصين أسلحة نووية في ١٩٦٤ ، أعلننا من جانب واحد أن الصين لن تكون في أي وقت وتحت أية

ظروف البادئة باستخدام الأسلحة النووية . وتعهدنا أيضا بعدم استعمال أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية . كما أننا لا ندعو إلى انتشار الأسلحة النووية أو نشارك في نشرها ولا نساعد البلدان الأخرى على تطوير أسلحة نووية . وتحترم الصين وتؤيد البلدان والمناطق المعنية في مساعيها لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية أو مناطق سلم على أساس اتفاق طوعي يتم التوصل إليه عن طريق المشاورات فيما بينها . وقد وقعنا البروتوكولين الإضافيين لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومعاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ . وعلاوة على ذلك ، أوقفنا في السنوات الأخيرة التجارب النووية في الجو ، وخفضنا حجم قواتنا المسلحة بمقدار مليون فرد كما خفضنا نفقاتنا العسكرية كما أننا حولنا بعض المرافق الصناعية العسكرية إلى الإنتاج المدني وكرسنا بعض المنشآت العسكرية للاستخدام المدني أو المزدوج .

إن نزع السلاح مهمة شاقة ومعقدة . ويقتضي التقدم في ميدان نزع السلاح حسن نية البلدان المعنية ، وأهم من ذلك الجهود الدؤوبة من جانب كل البلدان والشعوب المحبة للسلم . وبشأن مسألة نزع السلاح ، التي تتعلق بمستقبل العالم ومصير الجنس البشري ، ينبغي لكل البلدان ، الكبيرة منها والصغيرة ومتوسطة الحجم ، والنووية وغير النووية ، أن يكون لها رأيها المتكافئ ، وأن يوظف كل منها بدور إيجابي . وقد عانت أوروبا من محرقة حربين عالميتين وهي الآن مكان للمواجهة المباشرة بين الكتلتين العسكريتين الرئيسيتين . وتهتم بلدان أوروبا الشرقية والغربية بصفة خاصة بنزع السلاح ، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بأمنها ، واضطلعت بدور هام في تعزيز محادثات تحديد الأسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وعند معالجة مسألة نزع السلاح ، ينبغي أن تحترم الحقوق والمصالح المشروعة والمقترحات المعقولة لكل بلد احتراماً كاملاً وأن تؤخذ بعين الاعتبار . ويشترط في اتفاقات نزع السلاح من أي نوع أن تساعد في تعزيز أمن كل بلد ومنطقة في العالم وألا تضعف هذا الأمن .

وهنا أود أن أشير إلى المؤتمر الدولي الذي اختتم أعماله مؤخرا وهو المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، الذي اعتمد بالاجماع الوثيقة الختامية عن طريق الجهود المتضافرة لكل الاطراف . ولهذا المؤتمر أهمية ايجابية في اذكاء وعي المجتمع الدولي بالصلة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية .

ان التسوية العادلة والمعقولة للمراعات الاقليمية والقضاء على بؤر التوتر عاملان بالغا الاهمية لتخفيف حدة التوترات الدولية وصيانة السلم العالمي . وبالرغم من الجهود التي بذلتها الامم المتحدة حتى الآن وكثير من البلدان المحبة للعدالة تحقيقا لهذه الغاية في السنة الماضية ، لم يحرز تقدم ملموس حتى الآن . ويرجع هذا أساسا إلى ان بعض البلدان ، في تجاهل منها لاهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة والقواعد الاساسية التي تنظم العلاقات الدولية ، رفضت تنفيذ قرارات الامم المتحدة ودأبت على اتباع سياساتها القائمة على العدوان والتوسع ، وواصلت احتلالها لاراضي بلدان أخرى وواصلت عدوانها على سيادة الآخرين والتدخل في شؤونهم الداخلية . ونتيجة لذلك ، استمرت المراعات الاقليمية وأصبح من الصعب ازالة بؤر التوتر في العالم .

تعارض الصين باستمرار استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ، كما أنها تعارض أعمال العدوان والتدخل ضد البلدان الأخرى من جانب أي بلد وتحت أي ذريعة . ونرى أن ارتكاب أي بلد عدوانا على بلد آخر أخطر جريمة دولية ، يجب ، في أي حال من الأحوال ، ألا يخلط بينها وبين المشاكل الداخلية في البلد المتعرض للعدوان . وترى الصين دوماً أنه ينبغي لكل بلدان العالم أن تتقيد بدقة بالمبادئ الخمسة المتعلقة بالاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية ، وعدم العدوان ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير ، والمساواة والمصلحة المتبادلة ، والتعايش السلمي . ونحن نؤيد التسوية السياسية العادلة ، والمعقولة لأي نزاع إقليمي ، لأن ذلك يخدم المصالح الأساسية للبلدان المعنية والسلام العالمي .

ولتحقيق تسوية سياسية عادلة ومنطقية لأي نزاع إقليمي ، ثمة شرط أساسي وهو وقف العدوان على البلدان الأخرى وعدم التوسع على حسابها وانتهاء الاحتلال العسكري لها . ويتعين سحب القوات الأجنبية فوراً ودون شرط من الأراضي التي تحتلها ، كما يتعين استعادة سيادة واستقلال وسلامة أراضي البلدان التي تتعرض للعدوان . ولا يجوز لأي بلد أن يجني ثمار العدوان والتوسع تحت حجة "التسوية السياسية" .

ولتحقيق تسوية سياسية عادلة ومنطقية لأي نزاع إقليمي ، من الضروري لابناء تلك البلدان أو الاقاليم المعنية أن يحلوا مشاكلهم بنفهم دون أي تدخل خارجي ، وأن يتقيدوا بمبدأ تقرير المصير الحقيقي . كما ينبغي تسوية المنازعات بين الدول من قبل البلدان المعنية نفسها عن طريق المفاوضات وفقاً للقواعد الأساسية الناعمة للعلاقات الدولية . وينبغي تسوية النزاعات الداخلية في أي بلد من قبل شعب البلد نفسه .

ولتحقيق تسوية سياسية عادلة ومنطقية لأي نزاع إقليمي ، يتعين على جميع الأطراف المعنية أن تتقيد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومبادئ التعايش السلمي الخمسة .

إن مفتاح تسوية المشكلة الكمبوتشية يكمن في وقف فييت نام لعدوانها وسحب جميع قواتها من كمبوتشيا على وجه السرعة . وقد اتخذت الجمعية العامة العديد من

القرارات في هذا الصدد . كما بذلت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وغيرها من البلدان التي تناصر العدالة جهودا دؤوبة التماسا لحل سياسي للمسألة . وتحت ضغط الرأي العام العالمي ، تكلمت السلطات الفيتنامية على مدى العام كثيرا عن "التسوية السياسية" ولكنها لم تثبت في الواقع صدقها . فموقفها المتعنت القائم على العدوان والتوسع باق على ما هو . وحتى الآن تواصل احتلالها العسكري لكمبوتشيا تحت شتى الذرائع متحدية قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وحيث أن من الواضح أن السلطات الفيتنامية هي المعتدية ، فإنها تتحمل مسؤولية لا مرء فيها إزاء مسألة كمبوتشيا ومع ذلك فإنها تحاول بمفارقة أن تنفض يديها من هذه المسألة ، مصرّة على تحقيق "المصالحة الوطنية" في كمبوتشيا قبل سحب قواتها . وبمراعاة إن "التسوية السلمية" التي تقترحها فييت نام تستهدف جعل المجتمع الدولي يتقبل عدوان فييت نام واحتلالها لكمبوتشيا كأمر واقع ، كما يستهدف دعم "الحكومة" التي تسيطر عليها وضمان المصالح الفيتنامية التي اكتسبتها عن طريق العدوان والتوسع . وبالطبع ، فإن هذا غير مقبول لدى حكومة كمبوتشيا الديمقراطية الائتلافية ، وغير مقبول لدى بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وغير مقبول لدى البلدان والشعوب التي تناصر العدالة .

ليس للصين مصالح خاصة في كمبوتشيا . وإنما نتخذ هذا الموقف المبدئي من المسألة الكمبوتشية لميانة المعايير النازمة للعلاقات الدولية ومعارضة العدوان ومناصرة العدالة . إننا نرى من الضروري أن تنفذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اتخذتها في دورات سابقة . وإننا نؤيد جهود الأمير نوردوم سيهانوك وجهود بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وجهود الأمين العام للأمم المتحدة التي تبذل التماسا لتحقيق تسوية عادلة ومعقولة للمسألة الكمبوتشية . إن المقترح ذا الشمان نقطتين بشأن التسوية السياسية لمسألة كمبوتشيا ، الذي تقدمت به حكومة كمبوتشيا الديمقراطية الائتلافية برئاسة الأمير نوردوم سيهانوك ، مقترح عادل ومعقول . وقد حاز هذا المقترح على تعاطف ودعم قويين من المجتمع الدولي وينبغي أن يكون أساسا لتسوية المسألة الكمبوتشية . وإننا على ثقة من أنه في حالة سحب فييت نام جميع قواتها من كمبوتشيا تحت إشراف دولي ، فإن الشعب الكمبوتشي ، بقيادة الأمير الوطني العظيم

الجديد السمة نوردوم سيهانوك ، سيحل مشاكله الداخلية من خلال المشاورات دون أي تدخل خارجي ، وسيحقق مصالح وطنية حقيقية ، ويختار حكومة جديدة عن طريق انتخابات تجرى تحت إشراف الأمم المتحدة ، وبذلك تصبح كمبودشيا بلدا مستقلا مسالما محايدا وغير منحاز . وسيخدم هذا مصلحة السلم والاستقرار في المنطقة وفي سائر أنحاء جنوب شرقي آسيا . ومتى توصلت الأطراف المعنية إلى اتفاق بشأن تسوية مسألة كمبودشيا ، فإن الصين ستكون على استعداد للانضمام إلى بلدان أخرى لتقديم الضمانات الدولية اللازمة .

لم يؤد "وقف إطلاق النار" الذي أعلنه نظام كابول إلى وضع نهاية للحرب في أفغانستان . وفي الواقع فإن عمليات تطويق وقمع حركة المقاومة وقتل المدنيين الأبرياء والاعتداءات والفجرات عبر الحدود الباكستانية بقيت على ما هي عليه . ومادام المعتدون الأجانب لم يسحبوا قواتهم فإن حرب مقاومة العدوان لم تتوقف . ومن الواضح أن عبارات "الضمانات أولا" وسحب القوات فيما بعد" أو "المصالحة أولا" وسحب القوات بعد ذلك" ليست إلا أعذارا لتأجيل سحب القوات من أفغانستان . وإذا كان الاتحاد السوفياتي يريد حلا سياسيا حقا فينبغي له الإذعان للقرارات ذات الصلة الصادرة عن دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعاقبة ، وأن يسحب جميع قواته من هناك في أسرع وقت ممكن . إن هذا هو المفتاح لتسوية مسألة أفغانستان والمفتاح الوحيد للتسامح "الجروح التي تنزف" . إننا نؤيد باكستان وغيرها من البلدان المعنية والأمم المتحدة في جهودها التي تستهدف التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ومعقولة لمسألة أفغانستان . ونأمل أن تستعيد أفغانستان وضعها كبلد مستقل محايد ذي سيادة وغير منحاز في وقت مبكر .

إن عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وسيلة ممكنة لالتماس حل سلمي لتلك المسألة . إن حكومة الصين تؤيد جهود الأمين العام التي تستهدف تحقيق هذه الغاية . ونرى أن من حق منظمة التحرير الفلسطينية ، التي يُعترف بها دوليا على أنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، أن تشارك في المؤتمر على قدم المساواة مع الأعضاء الآخرين ، وتعارض الصين باستمرار سياسة إسرائيل القائمة على

العدوان والتوسع وتؤيد كفاح الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى العادل لاستعادة الاراضي المحتلة واستعادة حقوقها الوطنية . ولنا ويطيد الامل أن تسوي البلدان العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية خلافاتها عن طريق المشاورات الودية ، وأن توحيد صفوفها وتنسق أعمالها في مسعى مشترك للتوصل الى تسوية مبكرة وعادلة وشاملة لمسألة الشرق الاوسط .

وفي الوقت الحالي ، تزداد الحالة في الخليج اضطرابا مع اشتداد المجابهة في المنطقة . وقد أعربت الحكومة الصينية عن قلقها العميق إزاء ذلك . وقد اتخذنا على الدوام موقفا يقوم على الحياد وتشجيع المصالحة بين ايران والعراق وحشهما على وقف الحرب في أسرع وقت ممكن ، والدخول في عمليات تعمير سلمي والسعي لتعزيز التنمية بدلا من انهك نفسيهما في الحرب . إن القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي اعتمدته مجلس الأمن بالاجماع عن طريق جهود متضافرة من قبل جميع أعضائه ، يعبر عن الرغبة القوية لدى المجتمع الدولي في وضع نهاية سريعة للحرب الايرانية والعراقية ويوفر أساسا جيدا لتسوية سلمية لذلك النزاع .

اننا نقدر الاسهامات القيّمة التي قدمها الامين العام للأمم المتحدة صوب تنفيذ هذا القرار ، ونؤيده في جهوده المستمرة بكفالة استمرار ذلك . وقد بذلت الصين جهودها وستواصل بذل تلك الجهود لتعزيز التنفيذ الشامل للقرار . وبدافع من الرغبة في التوصل الى نهاية مبكرة للنزاع الدموي واستعادة السلم والاستقرار والرفاه في منطقة الخليج ، تطالب الحكومة الصينية العراق وايران مجددا أن توقفاً على الفور كافة العمليات العسكرية وأن تنفذ القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) بجدية تامة بالتعاون مع مجلس الامن والامين العام للأمم المتحدة ، بغية السعي الى تسوية عادلة معقولة وشاملة للنزاع الايراني العراقي . كما تطالب الحكومة الصينية الاطراف المعنية بممارسة ضبط النفس وتأمين حرية المرور الامن في الممرات المائية الدولية في الخليج . كما تطالب الدول الكبرى بإيقاف تورطها العسكري في الخليج عملاً على تجنب تصعيد النزاع ، تاركة لبلدان الخليج الساحلية حل مشاكل الخليج بنفسها ، عن طريق المشاورات .

شهدت السنة الماضية تعاظماً متواصلاً لحركة جماهيرية في جنوب افريقيا وناميبيا اتصفت بزيادة مطردة للكفاح ضد الحكم العنصري ومن أجل التحرر الوطني والاستقلال . والمشاهد أن نظام جنوب افريقيا العنصري ، رغم أنه تزداد عزله ، يتشبّه بعناد بنظام الفصل العنصري ويقمع بوحشية شعب جنوب افريقيا ، ويواصل احتلاله غير المشروع لناميبيا كما يواصل ارهاق جيرانه بغاراته المتكررة . ويحاول جاهد إرجاء وإعاقة تسوية مشكلة الجنوب الافريقي . ان الحكومة الصينية تدين بقوة الاعمال الشكسة التي ترتكبها سلطات جنوب افريقيا . وسنؤيد دائماً بحزم الكفاح العادل الذي تشنه شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وبقية بلدان الجنوب الافريقي ، وندعو المجتمع الدولي ، وبخاصة البلدان التي لها نفوذ على جنوب افريقيا ، الى تأييد كفاح شعوب الجنوب الافريقي وارغام سلطات جنوب افريقيا - عن طريق المزيد من الضغط والعقوبات الفعّالة - على التخلي عن سياساتها القائمة على الفصل العنصري وزعزعة استقرار البلدان المجاورة ، وحملها على تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون شروط ، وتمهيد السبيل بذلك الى استقلال ناميبيا في وقت مبكرة .

لقد اتُخذت مؤخراً خطوة هامة الى الامام في عملية السلم في امريكا الوسطى بعد نكسات متتالية . فالوشيقة المعنونة "عملية لإقامة سلم راسخ ودائم في امريكا الوسطى" ، التي وُقعت منذ أكثر من شهر في اجتماع قمة لخمس من دول امريكا الوسطى ، لها أهمية ايجابية في تخفيف حدة التوتر والاضطراب في المنطقة . فالوشيقة تفصح عن رغبة دول امريكا الوسطى في السلم ، وهي نتيجة للوساطة السلمية التي قامت بها مجموعتا كونتادورا وليما . ونأمل مخلصين أن تحترم كافة الاطراف المعنية منجزات ذلك الاجتماع التي تحققت بشق الانغص تيسيرا للتنفيذ السلس لذلك الاتفاق وتحقيق السلم والاتقلال في امريكا الوسطى في موعد مبكر ، دون تدخل من الخارج .

ولا يمكن تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية إلا عن طريق خفض المواجهة العسكرية وزيادة الاتصالات والحوار بين شمال كوريا وجنوبها . وقد قامت حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مؤخراً بتقديم مقترحات متلاحقة كمقترح نزع السلاح على مراحل من جانب الشمال والجنوب ، ومقترح انسحاب القوات الامريكية ، ومقترح اجراء محادثات ثلاثية بين شمال كوريا وجنوبها والولايات المتحدة على مستوى وزراء الخارجية . وهذه كلها مقترحات ببناء ومعقولة نأمل أن تحظى برد مؤات من الاطراف المعنية .

إن الحالة الاقتصادية العالمية الحالية مسألة رئيسية أخرى يساور المجتمع الدولي بالغ القلق بشأنها . ففي السنة الماضية ، ظل النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة بطيئاً ، وتفاقمت بشدة الاحتكاكات الاقتصادية فيما بينها . وأما البلدان النامية فتجد أنفسها مواجهة بضائقة خطيرة لم يسبق لها مثيل نظراً لتردي بيئتها الاقتصادية الخارجية . فأسعار الكثير من منتجاتها الأساسية ظلت عند أدنى مستوى هبطت اليه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في حين واجهت صادراتها من السلع المصنعة عوائق حمائية متعاضمة . وهكذا تردت بشكل حاد عوائد صادرات البلدان النامية في

حين انخفض تدفق الاموال اليها انخفاضاً شديداً . وفوق ذلك ، تشغل ديون البلدان النامية ، التي تجاوزت تريليونا من دولارات الولايات المتحدة خلال العام الماضي ، كواهل تلك البلدان بشكل متزايد . وفي ظل هذه الظروف ، ظل نموها الاقتصادي ، بوجه عام ، بطيئاً للغاية وتفاقت المعوقات التي تواجهها رغم أنها بذلت جهوداً مضيئة صوب إعادة التكيف أو الإصلاح الاقتصادي . وترددت تلك المشكلات خطورة في حالة أقل البلدان نمواً .

ان الاقتصاد العالمي كلُّ متكامل . والشمال والجنوب متكافلان ويحتاج كلاهما الآخر . ومن المحتمل أن يؤثر الركود الاقتصادي والفقر المتنامي لدى البلدان النامية على الاقتصاد العالمي ككل وبالتالي ، بطبيعة الحال ، على النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة . إن أولئك الذين يفيدون العالم سيستفيدون منه والبلدان المتقدمة ينبغي أن تبذل قصارى جهدها لتحسين بيئة العالم الاقتصادية ، ومساعدة البلدان النامية في التغلب على مصاعبها الاقتصادية . ونود ، تحقيقاً لهذه الغاية ، أن نطرح المقترحات التالية :

أولاً ، ينبغي للبلدان المتقدمة أن تعتمد تدابير لتثبيت أسعار المنتجات الأولية وتقديم المساعدة المالية للبلدان النامية لتنويع مبيعاتها الأساسية للتصدير لمساعدتها على تثبيت وزيادة عائدات صادراتها .

ثانياً ، ينبغي للبلدان المتقدمة الوفاء بالتزاماتها بخفض وإنهاء الممارسات الحمائية . وينبغي لها أيضاً توسيع المعاملة الممنوحة للبلدان النامية في ظل نظام التفضيلات المعمم . كما ينبغي أن تؤخذ مصالح البلدان النامية في الاعتبار بشكل كامل في الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف .

ثالثاً ، ينبغي للبلدان المتقدمة أن تحاول في أقرب وقت ممكن الوفاء بحصص المساعدة الإنمائية الرسمية التي حددتها الأمم المتحدة وأن تزود البلدان النامية بالمزيد من الأموال في أشكال أخرى . كما ينبغي للهيئات المالية الدولية أن تبذل الجهود لتزويد البلدان النامية بالأموال بشروط مواتية على ضوء ظروفها الحقيقية .

رابعاً ، ينبغي للأمم الدائنة والمدينة ، والمؤسسات المالية الدولية والبنوك التجارية أن تتشاطر مسؤولية حل مشكلة الديون والاتفاق على تدابير عملية ، عن طريق الحوار المستمر ، عملاً على تخفيف عبء ديون البلدان النامية قدر الامكان .

خامساً ، ينبغي توفير معاملة تفضيلية خاصة لأقل البلدان نمواً فيما يتعلق بالتجارة ، والأموال ، والمساعدة ، والديون ، وينبغي اعتماد تدابير فعالة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا ١٩٨٦-١٩٩٠ الذي وافقت عليه بالاجماع الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في العام الماضي .

وقد أجريت خلال الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، الذي عقد منذ فترة وجيزة ، مناقشات مستفيضة بشأن مسائل كتنمية الموارد ، والسلع الأساسية ، والتجارة العالمية ، وأقل البلدان نمواً ، وبهذا توافرت ظروف مواتية لتطوير الحوار بين الشمال والجنوب . ونأمل أن تحرز الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، على أساس ذلك ، تقدماً جديداً في مداولاتها بشأن المسائل التي يتعلق بها الأمر . ونرى أنه ينبغي للبلدان المتقدمة والبلدان النامية أن تواصل الحوار وتكثفه وأن تعمل معاً لإقامة نوع جديد من العلاقة بين الشمال والجنوب ، علاقة عادلة رشيدة قائمة على المساواة والمصلحة المتبادلة تعزيزاً للتعاون الدولي وعملاً على تنشيط الاقتصاد العالمي .

إن الصين تسير قدماً على طريق بناء مجتمع اشتراكي صيني السمات . والان باتت الصين بلداً يسود الاستقرار والوحدة كل أرجائه ، وتنفذ فيه الإصلاحات والسياسات المنفتحة هدأً ، وينمو اقتصاده نمواً مستمراً ، ويتحسن مستوى معيشة سكانه . ونحن ندرك ادراكاً تاماً بطبيعة الحال ، أن القوى الانتاجية في الصين ضعيفة نسبياً ، وأن الاقتصاد متخلف نسبياً . لكن الصين ما زالت في المراحل التمهيدية من الاشتراكية . ولقد كانت مهمتنا الرئيسية ، طوال المرحلة التاريخية التي طالت نسبياً ، أن نوسع نشاط القوى الانتاجية حتى يتسنى للصين أن تخلص نفسها تدريجياً من براثن الفقر والتأخر والتخلف .

وعلا على تحقيق هذه الغاية ، يجب أن نشابر على عملية الإصلاح والانفتاح في الداخل والخارج وأن نعمل جادين على تنمية اقتصاد سلمي مخطط ، ونواصل توسيع مجال التبادل التكنولوجي والاقتصادي والتعاون مع البلدان الأخرى في العالم ، مما يؤدي إلى تنمية سريعة دينامية للقوى الانتاجية . وسوف يستعرض المؤتمر القومي الثالث عشر القادم للحزب الشيوعي الصيني التغيرات التاريخية التي تمت في الصين في السنوات التسع المنقضية ، ويعيد تأكيد ملزمة من المبادئ والسياسات الأساسية قد أشتت جدواها ، ويعرض سياسة الإصلاح والانفتاح عرضا نظريا . وسوف يضع المؤتمر خطة جديدة تستهدف التعجيل بإصلاح البنى الاقتصادية وتعميق ذلك الإصلاح ، كما سيضع مشروعا لإصلاح البنى السياسية عملا على دفع قضية التحديث الاشتراكي قدما .

والسياسة الخارجية للصين القائمة على السلم ، شأنها شأن الإصلاح وسياسة الانفتاح ، هي أيضا سياسة أساسية لدولتنا وستظل دون تغيير لفترة طويلة . وتهدف الصين باتباعها تلك السياسة إلى إيجاد بيئة دولية دائمة للسلم تتيح لها السير قدما في عملية التحديث الاشتراكي ، والوفاء بمسؤولياتها والتزاماتها نحو السلم والتنمية في العالم وبما يتسق مع التطورات الجارية في العالم . وتتفق هذه السياسة مع المصالح الأساسية لكل من شعب الصين وشعوب العالم أجمع . وبمشاركة الصين على الإصلاح وسياسة الانفتاح ، فضلا عن السياسة الخارجية السلمية المستقلة ، سوف تحقق نموا أسرع وتقدم المزيد من الاسهامات للجنس البشري .

تقوم الأمم المتحدة ، بوصفها أهم منظمة عالمية في عصرنا الراهن ، بدور هام في صون السلم وتشجيع التنمية وتعزيز التعاون . ويسرنا أن نرى هذا الدور يزداد قوة . وقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الأخيرة - بفضل ما بذل من جهود من جوانب مختلفة - القرار الخاص بتعزيز الكفاءة المالية والإدارية للأمم المتحدة . وتتم الأمم المتحدة الآن بمرحلة حرجة من مراحل الإصلاح الذي اضطلعت به . ونحن نؤيد هذه الهيئة العالمية في جهودها الرامية لإجراء الإصلاحات اللازمة والرشيطة عملا على تحسين فعاليتها والتعبير عن أهداف الميثاق على نحو أفضل . إن الأمم المتحدة منظمة كل البلدان في العالم وهي بحاجة إلى تأييد كل الدول الاعضاء . ونأمل أن تفي

الدول الكبرى المسؤولة مباشرة عن الضائقة المالية الحالية التي تمر بها المنظمة بالتزاماتها على النحو المنصوص عليه في الميثاق . والصين ، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن ، ستتمسك بشدة ، كمهدا ، بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وستظل ملتزمة بالتزاماتها بجدية تامة . ونحن على استعداد مع غيرنا من الدول الاعضاء ، لان نقدم مساهماتنا في زيادة تعزيز دور الأمم المتحدة في ميادين أنشطتها المتعددة .

السير جيفري هاو (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا

الشمالية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسحوا لي أولا يا سيادة الرئيس أن أهنيكم على توليكم رئاسة الجمعية العامة ، وأن أعبر في نفس الوقت عن تقدير بلادي البالغ للرئيس السالف وزير خارجية بنغلاديش وهو ممثل لبلد زميل في الكومنولث .

تجتمع الجمعية العامة في هذا العام في لحظة مفعمة بالامل الكبير للعالم كله ، غير أنها أيضا لحظة خطيرة من لحظات المخاطر المتعاضمة وهي لحظة أمل ، لأنه - بعد مئتين من المحاولة - بات توقيع اتفاق خفض تسليح تاريخي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على مرمى البصر ، وهي لحظة ومخاطر متعاضمة لان الصراع بين ايران والعراق يمثل تهديدا يتفاقم يوميا ما ينطوي عليه من تهديد للسلم والأمن .

ففي الخليج ، ظل بلدان مستقلان ابيان كلاهما عضو مؤسس في الأمم المتحدة ، ينهش كل منهما الآخر بلا هوادة طوال سبعة أعوام . وهي فترة تزيد مرتين عن الفترة التي استغرقتها الحرب العالمية الاولى . وتحت أعيننا صور مئات الألوف من الجثث ، الشباب الذين مزقتهم القنابل ، وأرداهم الرصاص أو قتلتهم الغازات ، والمدنيين من الجانبين الذين قصفوا بلا رحمة . وفضلا عن ذلك فقد وصل ذلك الدمار عديم العقل والخسارة في الارواح الى المياه الدولية في الخليج . ومنذ يومين فحسب هوجمت سفينة بريطانية أخرى هي "جنتل بريز" مما أسفر عن خسائر في الارواح البريئة . ولقد كان ذلك الهجوم عملا شائنا من أعمال العدوان غير المبرر على سفينة عزلاء ، وهو الهجوم السادس على سفينة بريطانية في الخليج .

ولقد ظلت السفن تبحر في ذلك الممر المائي العظيم منذ قرون . وهو ممر دولي ولا تملك أية دولة أن تملي من الذي يستخدمه . وكما كانت المملكة المتحدة دائما طوال

تاريخها ، ستظل رائدة في مجال حرية الملاحة . ومن حق الدول التي تتخذ اجراءات للتمسك بتلك الحرية أن تحظى بدعم مجتمع الأمم بأسره . غير أن حرية الملاحة في تلك المياه مهددة الآن ، ومنذ شهور عديدة ، بالهجمات العشوائية على السفن العزلاء من السلاح ، ومضايقة الملاحة التجارية البريئة ، والادعى من ذلك ، به الألفام عشوائيا . وقد شهد العالم مقالا آخر على ذلك يوم الاثنين الماضي عندما زرعت إيران الفام في طريق قافلة كانت تمخر في تلك المياه الدولية . وكان رد الولايات المتحدة على ذلك العمل الجنوني مبررا تماما ، وينبغي أن يلقي التأييد من جانب كل من يريدون وضع نهاية لذلك الصراع . لأن استقرار المنطقة بأسرها يتهدده تصاعد الخطر الذي يهدد السلم .

والواقع أن هذه المؤسسة ، بكل ما تمثله ، لا يمكن أن تتعرض لتحد مباشر أكثر من ذلك خطورة . والحقيقة الدائمة هي أن الطريقة التي تتناول به الأمم المتحدة الصراع بين إيران والعراق لابد أن يكون لها أثرها الحاسم على سمعتها في أعين جميع الشعوب التي تمثلها .

وان كان للأمم المتحدة أن ترتفع الى مستوى هذا التحدي وتساعد على انهاء هذه المذبحة البشعة ، فإن علينا أن نناضل للحفاظ على درجة من الوحدة لم يتسن بلوغها من قبل . وبوسع تجمعات دولية أخرى أن تقوم بدور ريادي قوي بإدانة الصراع وتعبئة كل طاقاتها خدمة لقضية السلم . ونحن ، لذلك ، نقدر قيمة الوزن المتعظم لما تقدمه من تأييد منظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية وبلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي . وفي نفس الاتجاه ، قدمت الدول الاثنى عشرة أعضاء الاتحاد الاقتصادي الاوروبي تأييدها الموحد .

ويظهر كل ذلك عمق اهتمام العالم بإنهاء الصراع في الخليج . غير أن الاهتمام وحده ليس بكاف . ولذا تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية خاصة باتخاذ اجراء . وهي مسؤولية قبلها المجلس بالاجماع اجماعا انبنى على تصميم الدول الخمس الاعضاء الدائمين الجماعي . فقد قاوم كل عضو من الاعضاء الدائمين اغراء وضع مصالحه الوطنية قبل قضية السلم - وينبغي أن يظل يفعل ذلك - لأن هناك حاجة ملحة لأن تواصل الدول الخمس العمل معا كمحرك للعمل في مجلس الأمن ككل .

ولم يفهم أحد أو يؤكد هذه الحاجة أكثر من الأمين العام نفسه ، ولذلك ، كان من الملائم بشكل خاص ، أنه قام ، شخصيا ، بالمهمة المعبة والدقيقة التي أناطها به مجلس الأمن مؤخرا . ولهذا ، ولكل خدماته لقضية السلم ، يستحق الأمين العام شكرنا الجار وأعجابنا .

ونتيجة لما قام به ، بات لدينا الآن علم بما تراه حكومتا العراق وإيران بشأن القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) . وقد طالب ذلك القرار الملزم قانونا كلا البلدين بوقف إطلاق النار ، ووجه - في الوقت ذاته - الاهتمام الواجب إلى الشواغل المشروعة ، وإلى ما يتضرر منه كل منهما . كما نص ، بحق ، على أنه في حالة عدم الامتثال لما قضى به ينبغي اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتنفيذ . ويجب أن يظل تصميم مجلس الأمن على ضمان الامتثال لما قضى به القرار حازما وصارما . والذي علينا أن نقرره الآن هو إذا ما كان ينبغي لمجلس الأمن أن يتحرك دون مزيد من الإبطاء صوب فرض حظر على الأسلحة .

فبعد ما قالتها إيران وفعلته هذا الأسبوع ، هل يتصور أحد أنها تنوي الامتثال للقرار ؟ فهجمتا يوم الاثنين ، اللتان وقعتا دون استفزاز ، واحدة بالصواريخ والأخرى ببث الألغام ، تكشفان عن نوايا إيران الحقيقية . وكذلك كلمات رئيسها من فوق هذه المنصة بالأمس ، إذ وصف مجلس الأمن بأنه "مصنع ورق يصدر أوامر عديمة القيمة عديمة الفعالية" . ودعا العالم إلى أن يخلص إلى "أن الخيار الوحيد الباقي هو استخدام العنف" . (A/42/PV.6 ، ص ٥٧)

ولذلك ترى المملكة المتحدة أنه بات من الضروري البدء في العمل صوب اتخاذ المزيد من التدابير المتوخاة في القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) . وينبغي أن تكون الخطوة الأولى فرض حظر على الأسلحة للحيلولة دون تدفقها على أولئك الذين يرغبون في تجاهل الأمم المتحدة ، ويريدون إطالة أمد الصراع . لأنه من الضروري اتخاذ إجراء - إجراء يبين أن مجلس الأمن ليس عديم القيمة أو عديم الفعالية ، وأنه مصرّ على إعلاء سلطته .

ونحن في بريطانيا لن نتردد في اتخاذ الخطوات التي نحتاجها ضرورية ، وبومسي أن أعلن اليوم أننا قررنا إنهاء أنشطة المكتب الإيراني للمشتريات العسكرية في

لندن . فبالنسبة اليها ، كانت الهجمة العاربية من كل مبرر على السفينة "جنتل بريز" القشة الاخيرة . وعلى الأمم المتحدة بأسرها أن تخرج بنفسى العبرة مما قالتها ايران وفعلته هذا الاسبوع .

ان كانت حرب الخليج أبرز الاخطار الداهمة المحدقة بالعالم في الوقت الحاضر ، فإنها ليست الخطر الوحيد الذي يتهدد السلم العالمي ، فالمرار العربي الاسرائيلي قد طال امده الآن لعقود ، وليست حالة التجرد الراهنة التي وصل اليها حلًا ، وليست دواء لكل الادواء . فهي أبعد ما تكون عن ذلك ، إذ أنها حالة ما أسهل أن تتفجر . ففي الأراضي المحتلة يستمر البؤس والقمع ، وفي اسرائيل نفسها يتكاثر الشعب الفلسطيني . وهناك الآن جيلان من العرب والاسرائيليين قد عاشا حياة خيَّمت عليها الحرب والقلقة . ومع ذلك فإن أسس التسوية التي لا مهرب من التوصل اليها يوما ما واضحة جلية : وهي حق اسرائيل في وجود آمن ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير .

وقد بات العالم كله تقريبا يقبل الآن فكرة عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة . والمملكة المتحدة موقنة من وجود الحاجة إلى ذلك المؤتمر ، لأن المؤتمر الدولي سيوفر اطارا للتفاوض . ولن يكون خدعة أو مميصة ، ولن يفرض الحلول ، ولن يكون له أن يمارس حق النقض على الاتفاقات التي تتوصل اليها الاطراف . ولا حاجة بأي امرئ حسن النية أن يخشاه .

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل لبنان ، حيث تحتاج قوات الأمم المتحدة المؤقتة إلى دعمنا الكامل لها . ينبغي أن يترك اللبنانيون ليعالجوا مشكلاتهم بأنفسهم ، دون تدخل خارجي ، ويجب أن تنسحب كل القوات الاجنبية ، كما ينبغي أن تحترم حدود لبنان الدولية .

هناك ضحايا أبرياء كثيرون لهذه المصراعات ، منهم أولئك الذين أخذوا كرهائن ، ومنهم ، للأسف ، اثنان من مواطني بلدي .

لقد اكتسبنا خبرة في الدفاع عن أنفسنا ضد الارهاب ، وموقفنا واضح ولن يتزعزع . لن نعقد صفقات مع الارهابيين . هذه هي السياسة الوحيدة التي يقبلها

العقل . فكل صفقة قيمية تعقدها حكومة ، وكل فدية تدفع ، تجعل من المجدي لمن يمارسون الارهاب القيام بعمل ارهابي آخر ، وتزيد بذلك من المخاطر التي تهدد كل مواطنينا .

واقول لأولئك الذين يحتفظون برهائن بريطانيين : اننا لن نخضع لابتزازاتكم ، ولن تجنبوا شيئا . كل ما ستخرجون به هو اساءة سمعة قضيتكم ، فأطلقوا رهائن الرهائن . واحث أولئك الذين لهم نفوذ على من يختطفون الرهائن أن يقولوا نفس الشيء ، واحث هذه الجمعية ، نيابة عن الرهائن من كل امّة ، أن توجه نفس الرسالة المريحة العاجلة .

شمة مشكلة أخرى تحتاج إلى استجابة موحدة من المجتمع الدولي ، هي الجنوب الافريقي ، وهي مشكلة لم يخل منها قط جدول اعمال هذه المنظمة ، وبحق . فبالرغم من أن جنوب افريقيا قد لا تكون المثال الوحيد على التعصب العنصري في هذا العالم ، فإنها تظل فريدة في ذلك بكونها جعلت تسيّد السكان البيض على الاجناس الاخرى مؤسسيا . ان الفصل العنصري كريه اخلاقيا ، غير انساني ، ولا يمكن الدفاع عنه . لكنه ، في الواقع ، أكثر من ذلك . فهو أيضا عمل انتحاري بالنسبة لأولئك الذين يمارسونه . وكل دروس التاريخ توقفنا على ذلك . فالفصل العنصري يولّد السخط ، والعنف والثورة ، ونحن نتفهم السخط الذي يغلي في صدور السكان السود . لأنه من ذا الذي لا يحرك مشاعره التفكير في أن جيلا بأكمله قد بلغ الحلم ونلمسون ماندا مازال في سجنه ؟

إلا أنه لن يمكن بناء جنوب افريقيا مزدهرة مستقرة متمتعة بالعدل ، عن طريق استخدام العنف . فذلك طريق لا يفضي إلا إلى الدمار واليأس والموت . وعلى أولئك الذين يحكمون جنوب افريقيا أن يغيروا مسارهم قبل فوات الاوان . وهناك من الشواهد ما يشير إلى أن بعضهم يدرك ذلك . لكن الاملاحات ظلت حتى الآن ابطأ مما يجب وأقل مما ينبغي ، بينما ساعة القنبلة الزمنية تدق في مكانها ، وينبغي نزع فتيلها قبل فوات الاوان .

اننا نشترك كلنا في هدف واحد هو التخلص من الفصل العنصري بأسرع ما يمكن .
 فما الذي يمكن أن يفعله العالم لتشجيع جنوب افريقيا على السير في الاتجاه السليم ؟
 لن يكون ذلك باتخاذ المزيد من تدابير لن تكون لها نتيجة إلا توحيد الاقلية البيضاء
 في مواجهة العالم ، وبالتالي ابطاء عملية التغيير ، وإطالة عمر الفصل العنصري ،
 وزيادة بؤس أولئك الذين نرغب في مساعدتهم . لكننا يجب أن نواصل الضغط المعنوي على
 حكام جنوب افريقيا . ينبغي الا ندعمهم يضعون ثقتهم في امكانية استمرار الوضع
 القائم . ينبغي أن نقنعهم أن السلم والأمن لا سبيل إلى بلوغهما إلا عن طريق اجراء
 حوار حقيقي مع زعماء الاجناس الأخرى ، وعن طريق الاصلاح الشامل . ونحن نعمل على ذلك .
 وبطبيعة الحال ، لا تقتصر بليّة الفصل العنصري على أولئك الذين يعيشون في
 جنوب افريقيا وحدهم ، بل تعمل أيضا على زعزعة استقرار البلدان المجاورة . ولقد
 كانت المملكة المتحدة سبّاقة في تقديم المساعدة لدول خط المواجهة . فبالنسبة
 لبعضها ، نقدم المساعدة العملية على شكل تدريب وتجهيز لقواتها المسلحة ، وتأمين
 سلامة خطوط مواصلاتها . كما قدمنا لغيرها مساعدة مكثفة لاستحداث نظم بديلة ، للنقل
 وتمويل عمليات التدريب ، و شراء المعدات . وقد اربت معونتنا لدول مؤتمر الجنوب
 الافريقي للتنمية والتعاون ، خلال السنوات الخمس الأخيرة ، على بليون دولار . وما أقل
 من يستطيع من الدول الممثلة هنا ، إن وُجد ، أن يضاها سجلنا في ذلك المضمار .
 وتظل جنوب افريقيا أسوأ مثال في العالم على التعصب العنصري . إلا أنه
 ما أقل تلك المناطق في العالم التي لا تشور فيها الخلافات نتيجة لاختلاف المنصر أو
 الدين أو اللغة . وهي خلافات ليست مستعصية على الحل . والاتحاد الاوروبي أحد أنجح
 الأمثلة في التاريخ على جعل القيم والتطلعات المشتركة تنهض من رماد الحروب
 والفرقة . وبيان الامس الذي القاه وزير خارجية الدانمرك ، البلد الذي يترأس الاتحاد
 الان كان أبلغ شهادة على تقدمنا صوب "الاتحاد الاوثق بشكل مطرد" .

وفي سري لانكا نجد بشائر أمل بأن الصراعات العرقية قد تنتهي . ويعتبر الاتفاق بين الرئيس جاياوردين والسيد غاندي خطوة شجاعة إلى الامام . ويوضح الهجوم الارهابي المؤسف على الرئيس السريلانكي في الشهر الماضي فداحة الاخطار التي تحديق باولئك الذين يعملون من أجل التوصل إلى اتفاق من هذا النوع . والواقع انهم أبدوا شجاعة كبيرة . ويتعين على الجميع أن يعملوا الآن من أجل مواصلة النجاح على هذا الطريق .

وفي قبرص أيضا ، نؤيد جهود الامين العام الرامية إلى دفع الجانبين صوب التسوية . وتعلم المملكة المتحدة أنه لابد من اتخاذ قرارات صعبة في هذا الصدد ونحن نناشد الجانبين أن يبديا الشجاعة اللازمة لبلوغ هذه الغاية .

وفي كوريا ، تتابع المملكة المتحدة باهتمام كبير التحركات الاخيرة الرامية إلى استئناف الحوار بين الشمال والجنوب . ونحن نؤيد التحركات التي تستهدف تخفيف حدة التوترات في شبه الجزيرة المنقسمة تلك . ونأمل أن نرى الشعب الكوري ممثلا هنا في القريب العاجل .

كل هذه المشاكل السياسية تتطلب اهتماما عاجلا من الامم المتحدة . وكذلك الامر فيما يتعلق بالمشاكل الموجودة في الميدان الاقتصادي والتي تؤثر تأثيرا مباشرا على الكثير من الدول الاعضاء .

ومن الاعباء الاقتصادية التي ظهرت بشكل بارز في كثير من الكلمات التي أقيمت من هذه المنصة دورة الديون . وفي هذا الصدد ، طرحت بريطانيا مبادرة لمساعدة أفقر البلدان في جنوب الصحراء الافريقية ، التي تسعى لوضع اقتصاداتها على أساس قابل للاستمرار من أجل التنمية . وهذا يعني تحويل قروض المعونة إلى منح ، وإعادة جدولة القروض الرسمية بفترات سماح أطول ، وتخفيض أسعار الفائدة على القروض الرسمية . وفي هذه المنطقة ، ألفينا ديون معونات تبلغ ٢٤٤ مليونا من الجنيهات الاسترلينية .

ولكن على الرغم من جهودنا نجد أن الوفرة والمجاعة مازالا يشوّهان شكل العالم . ففي البلدان الصناعية ، نقدم الدعم لمزارعينا لانتاج غذاء لا يريده أحد

وبيعه بسعر يقل عن سعر التكلفة . وفي البلدان النامية ، يذهب الدعم ، إن وُجد ، إلى المستهلك بينما تؤدي السيطرة على الأسعار إلى حرمان المزارع من الحوافز اللازمة لزيادة الانتاج . ومن ثم ، فإنه يترك الأرض للحصول على عمل في المدينة ، ويتعين على الحكومة أن تشتري من الخارج الغذاء الذي كان ينتجه . وتكلفة ذلك بالنسبة للعالم هائلة كما أن الفاقد كبير .

وتتمثل المهمة العاجلة والضخمة للإصلاح الزراعي في إعادة انشاء الحوافز السوقية والقضاء التدريجي على التدابير الحمائية في سائر أنحاء العالم .

ولابد من أن يكون موضوع الغذاء على جدول أعمال أي مناقشة تجريها الدول . وسوف يكون على رأس الشواغل التي تدور في أذهاننا في الاجتماع الهام المقبل لرؤساء حكومات الكومنولث الذي سيعقد في فانكوفر والذي تتطلع إليه بريطانيا .

وفي أوروبا ، أظهرنا خلال السنوات الأربعين الماضية أن انقسامات التاريخ لا يمكن أن تلتئم إلا بالوسائل السلمية والتعاون السياسي والتكامل الاقتصادي . أما القوة العسكرية ، التي كلفتنا كثيرا ، نحن الأوروبيين ، فنادرا ما تؤدي إلى حل دائم لأي شيء ، ولا يمكن أن تكون إلا ملاذا أخيرا عندما يفشل كل ما عداها .

وينطبق ذلك تماما على أمريكا الوسطى . فهنا أيضا نجد أن الأمن على المدى الطويل لا يمكن أن يكفل إلا بتسوية سلمية يكون التوصل إليها ، بالاتفاق الحر لكل شعوب المنطقة ، ويعرب عنها بالوسائل الديمقراطية . لذلك ، رحبنا بالاتفاق الذي وقَّعه رؤساء دول أمريكا الوسطى الخمس في غواتيمالا في شهر آب/أغسطس الماضي ، ونتمنى له كل نجاح .

ويمدق ذلك أيضا على جنوب الأطلسي . وسوف نواصل البحث عن السبل التي تؤدي إلى إقامة علاقات طبيعية أكثر مع الأرجنتين ، مع التمسك في نفس الوقت بحقوق شعب جزر فوكلاند في تقرير المصير .

وتنطبق هذه الحقيقة الشاملة كذلك على آسيا وبالذات على أفغانستان . فخلال ثمانية أعوام من الاحتلال السوفياتي قتل عشرات الألوف من البشر ، ونزح ٥ ملايين لاجئ من بلدانهم ، وفي ذلك اتهام مريع للسياسات السوفياتية وعبء ثقيل يقع على كاهل باكستان وقد تحملته بنبل .

لكن الاتحاد السوفياتي اليوم غير الاتحاد السوفياتي الذي غزا افغانستان . فممنذ أن تولى السيد غورباتشوف مقاليد السلطة ، بذل جهدا ملحوظا في سبيل الإصلاح وإعادة الهيكلة والسماح بدخول النور والهواء من الخارج . وقد عبّرنا عن استحساننا لهذا التطور وعن تمنياتنا له بالنجاح . فنحن نعتقد أن وجود اتحاد سوفياتي أكثر ازدهارا وكفاءة سييسّر للعالم التعايش معه وييسّر الحياة فيه لمواطنيه . واعتقد أن السيد غورباتشوف يعلم أنه يحتاج الى بيئة دولية مستقرة لتنفيذ برنامجه الاصلاحى . كما أنني أستبين وجود رغبة صادقة لديه لإيجاد سبيل إلى إنهاء الحرب في افغانستان وإعادة الجنود السوفيات من الوديان المخزية التي سقط فيها كثيرون منهم . فهذه ليست مهمة يسيرة بطبيعة الحال . إلا أنه يتعين على القيادة السوفيات أن يتخذوا الخطوات اللازمة الخلاقة إذا ما أريد أن يكون لعمليتي الانفتاح وإعادة التنظيم التأثير الذي ينبغي أن يحدث في السياسة السوفياتية الخارجية والداخلية .

ويمكن للاتحاد السوفياتي أن يسمى بطريقة معقولة لتجنب حدوث عدم استقرار أو تهديدات لأمته على حدوده . بيد أنه ينبغي له أن يقبل بالحقيقة المتمثلة في أن افغانستان لن تكون مستقرة إلا عندما تقوم فيها حكومة تحظى بالثقة الحقيقية للشعب الافغاني . ويجب على الاتحاد السوفياتي أن يفتنم الفرمة ، ولا بد له من أن يسحب قواته ويدع الشعب الافغاني يقرر مستقبله بنفسه .

ها نحن نلتقي مرة أخرى وصراعات عديدة تخيم فوقنا . لكن الظلام لا بد وأن ينفلج منه النور . ان اتفاق تحديد الأسلحة الذي أعلنه وزيراً خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الأسبوع الماضي قد أضاء بصيصاً من الأمل لكل الذين يرون أن في زيادة التعاون والثقة المتبادلة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين يكمن المفتاح الذي يؤدي إلى قيام عالم أقل اضطراباً ، ولا بد من أن يسود الأمل في أن مجرد إبرام المعاهدة الخاصة بالقوات النووية متوسطة المدى ستكون له مزايا تتجاوز الاتفاق نفسه . وقد كان من الواضح دائماً أن تحديد الأسلحة لا يمكن أن يقوم بمفرده

بمبء الحفاظ على استقرار العلاقات بين الشرق والغرب . وقد اظهرت السنوات الاخيرة ، بحق ، معوبة احرار تقدم في مفاوضات الاسلحة عندما تكون العلاقات بين الشرق والغرب سيئة بشكل عام .

بيد ان هذه امور لها وجهان . فالاتفاق بشأن القوات النووية متوسطة المدى الذي يخفف للمرة الاولى الترسانات النووية للجانبين ، وينص لأول مرة على تدابير تحقق دققة ، يمكن ان يزيد بشكل كبير من الثقة المتبادلة التي لا يمكن بدونها احرار أي تقدم كبير في العلاقات بين الشرق والغرب .

اننا لم نحل فجأة إلى ما يشبه أرض الميعاد ، لكن الاتفاق المشار اليه سيعطي جرعة تنشيطية لعملية تحديد الاسلحة التي كثيرا ما اتسمت بالركود والتعثر . والاولويات التي ستلي ذلك هي : اجراء تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في الترسانات الاستراتيجية للدولتين العظيمين الرئاسيتين ، وفرض حظر عالمي على الاسلحة الكيميائية ، وإزالة الاختلالات القائمة في الاسلحة التقليدية في المنطقة الممتدة من المحيط الاطلسي إلى جبال الاورال . وهذه أهداف صعبة ومعقدة ، وسوف تختبر إلى أقصى حد مدى مهارة وصبر وتصميم الجانبين في المفاوضات .

بيد ان التوصل إلى اتفاق بشأن القوات النووية متوسطة المدى من شأنه ان يبدأ في اذابة الغطاء الجليدي السميك من عدم الثقة الذي تراكم على مرّ السنين . ومن الطبيعي ، ان عملية الذوبان ذاتها تستفر عن اطلاق كتل واطواق جليدية خطيرة سيتمين علينا ان نبحر بحرص حولها .

وسبيلنا إلى ذلك زيادة الثقة . ولو استطعنا ان نرى الاتحاد السوفياتي يقوم بجهد حقيقي في التعاون من اجل ازالة التوترات الاقليمية في العالم ، واذا استطعنا ان نرى السوفيات يولون عملية ازالة التوترات أهمية تفوق معاهم لتحقيق المصلحة الوطنية ، واذا استطعنا ان نرى مجتمعا أكثر عدلا وحرية وانسانية يقوم في الاتحاد السوفياتي ، عندئذ اعتقد اننا سنرى قدرا أكبر من الثقة بين الشرق والغرب .

ولست مفتقرا إلى الأمل . فالتعاون بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن فيما يتعلق بالقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) قد ينطوي على دلالة بان امورا افضل متحقق ؛ وقد شهد العام المنصرم تقدما حقيقيا في مجال حقوق الانسان في الاتحاد السوفياتي ، إلا أنه مازال هناك شوط طويل يتعين قطعه .

ونحن من جانبنا ، قد عملنا بشكل مكثف من أجل بناء جسور الحوار بين الشرق والغرب . فالزيارة التي قمنا بها - رئيسة وزراء بريطانيا وأنا - إلى موسكو في شهر آذار/مارس كانت فرصة مناسبة لعملية تبادل للرأي بشكل قيم وعميق وغير عادي . وسوف تستمر عملية تبادل الرأي هذه .

لقد أشرت في بداية كلمتي إلى وجود لحظة أمل . والواقع ان الاتفاق الخاص بالقوات النووية متوسطة المدى واجتماع القمة المرتقب بين الرئيس ريفان والسيد غورباتشوف يمثلان سببا يدعو بحق إلى الأمل . وأظن اننا جميعا هنا سنطلي من أجل أن ينمو هذا البصيص من الأمل ، الذي مازال مفيرا ، وأن يدفع إلى الخلف ظلال الخوف وعدم الثقة أكثر من أي وقت مضى حتى تزول تلك الظلال نهائيا من عالمنا هذا .

في افتتاح أول دورة للجمعية العامة في لندن ، وصف كليمنت اتلي ، رئيس وزراء بريطانيا آنذاك ، الحقيقة البسيطة الكامنة وراء انشاء الأمم المتحدة فقال : "ان ادراك جميع الأمم بأنها اذا لم تتعاون معا من أجل إحلال السلم لن يكون بالإمكان كفالة أمن أية أمة منها" .

وهذا القول مازال من أهم الحقائق الأساسية . وهذا سبب وجودنا هنا .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠